وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم تجارية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي (ل.م.د)

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارية دولية

تأثير السياسات المالية على نمو التجارة الدولية

– دراسة حالة الجزائر2000/2020–

إعداد الطلبة:

- وليد بكاكـــــرة
- محمد علي زبيدي
- عبد العادل تـــي

إشـراف:

أ. د علي العبسي

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة	حمزة تجانية
المناقش	ليلى خضير
المناقش	علي العبسي

السنة الجامعية : 2024 /2025

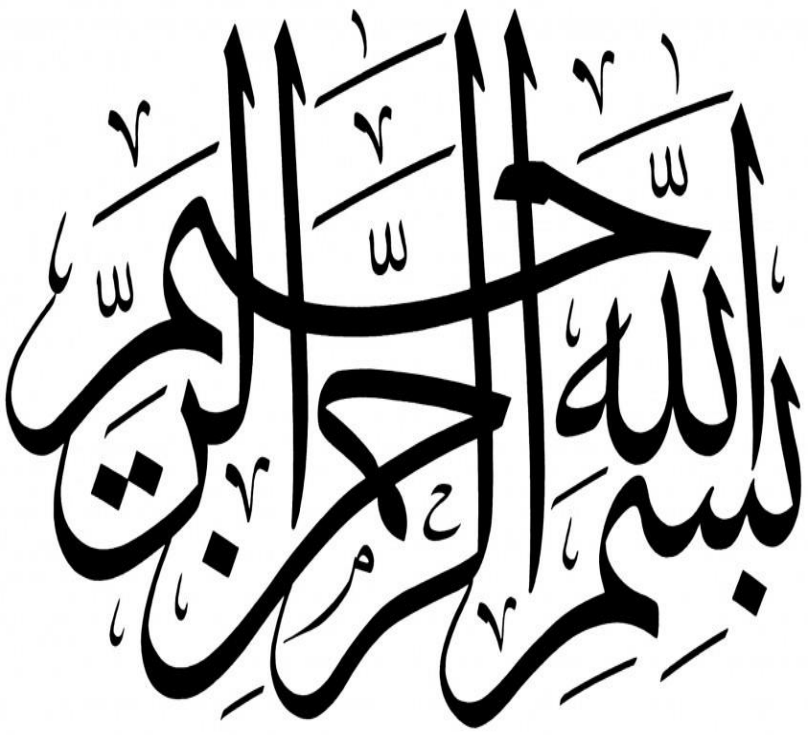
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم قال تعالى في كتابه الجليل:

" **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا** "

إلى الذين رسموا لنا طريق العلم بحبهم وعلمانا معنى الحياة بكدهم وجهدهم إلى

أباءنا وأمهاتنا الأعزاء

كل الأساتذة الكرام

إخواننا وأخواتنا

كل زملائنا في الجامعة

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

شكـــــر وعـرفان

إن الحمد لله نحمده ونشكره على نعمة القلم ونصيب العلم الذي وهبنا إياه، فبدونه ما كان لهذا العمل أن ينجز ولولاه ما كنا نجني ثمرة مجهودنا.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

<<**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**>> رواه الترمذي.

يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ " **الدكتور علي العبسي** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.

ولا يفوتنا تقديم الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة فبورك فيهم.

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

بكاكرة وليد

زبيدي محمد علي

تي عبد العادل

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، وتأثيراتها على التجارة الدولية، وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على التجارة الخارجية، كذلك تحديد آليات التنسيق بين السياسة المالية والتجارية.، استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات التحليلية المتمثلة في البيانات المالية والتجارية لتحليل المؤشرات المتعلقة بالإنفاق الحكومي، الصادرات، والواردات، وتأثيرها على التوازن التجاري، واعتمدت الدراسة على عدة مناهج لتحليل البيانات والظواهر الاقتصادية على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات المالية والتجارة الدولية، وتحليل التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية الجزائرية تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، مما أثر على استدامة التجارة الدولية في البلاد، وأن الإنفاق الحكومي كان أداة فعالة في دعم التجارة الدولية، من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الدعم للقطاعات التصديرية، وعلى الرغم من وجود تأثير إيجابي للسياسة المالية على التجارة الدولية، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط كان يشكل تهديدًا للاستدامة المالية والقدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، كذلك أن السياسات المالية في الجزائر بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز التنسيق بين السياسة المالية والتجارية وتحقيق النمو المستدام في التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسية المالية– التجارة الدولية– الإنفاق – التضخم – البطالة.

Abstract:

The study aims to analyze the development of fiscal policy in Algeria during the period from 2000 to 2020, its impact on international trade, and the impact of fiscal policy instruments on foreign trade. It also aims to identify coordination mechanisms between fiscal and trade policies. The study used a set of analytical tools, including financial and trade data, to analyze indicators related to government spending, exports, and imports, and their impact on the trade balance. The study relied on several approaches to analyzing data and economic phenomena, using a descriptive and analytical approach to review economic concepts and theories related to fiscal policies and international trade, and to analyze developments in fiscal policy in Algeria. The study concluded that Algerian fiscal policy was significantly affected by fluctuations in oil prices, which affected the sustainability of international trade in the country. Government spending was an effective tool in supporting international trade by improving infrastructure and increasing support for export sectors. Despite the positive impact of fiscal policy on international trade, excessive reliance on oil posed a threat to the financial sustainability and competitiveness of Algerian products in international markets. Furthermore, fiscal policies in Algeria need to diversify sources of income and implement structural reforms to enhance coordination. Between fiscal and trade policy and achieving sustainable growth in international trade.

Keywords: fiscal policy, international trade, spending, inflation, unemployment.

فهرس المحتـــــــويات

فهرس المحتويات

مقدمـــة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظـــــــري للدراسة 6

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتجارة الدولية..... 8

المطلب الأول: السياسة المالية 8

المطلب الثاني: التجارة الدولية 38

المطلب الثالث: تأثير السياسات المالية على التجارة الدولية 60

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 62

المطلب الأول: بعض الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية 62

المطلب الثاني: بعض الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية 63

المطلب الثالث :ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 68

المبحث الأول: تقييم آداء السياسة المالية في الجزائر (2000-2020) 70

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 70

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 75

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 79

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية في التجارة الدولية في الجزائر (2000-2020) 82

المطلب الأول: أثر مؤشرات التجارة الخارجية في التجارة الدولية في الجزائر (2000-2020) 82

الفرع الأول: رصيد ميزان المدفوعات 82

الفرع الثاني: المديونية الخارجية..... 86

الفرع الثالث: سعر الصرف 89

المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن النقدي في الجزائر (التضخم) 92

الخاتمـــة 101

قائمة المصادر والمراجع 104

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجـداول

الجدول رقم (02-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 71
الجدول رقم (02-02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2020) 76
الجدول رقم (02-03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....78
الجدول رقم (03-04): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 83
الجدول رقم (03-05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 86
الجدول رقم (03-06): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 89
الجدول رقم (03-07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). 92
الجدول رقم (03-09): تطور معدلات البطالة فى الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 96

فهرس الأشـــــكال

الشكل رقم (02-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 75
الشكل رقم (02-02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020..... 78
الشكل رقم (02-03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020 81
الشكل رقم (03-04): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020..... 85
الشكل رقم (03-05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)..... 88
الشكل رقم (03-06): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 91
الشكل رقم (03-08): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022) 93
الشكل رقم (03-09): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020) 98

مقدمـــــــة عامة

تمهيد

تُعدّ السياسات المالية من أهم أدوات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، حيث تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة، منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النمو، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأداء الخارجي، لا سيما في ظل تزايد الترابط بين الأسواق العالمية واتساع نطاق التجارة الدولية. وتُعرف السياسات المالية بأنها مجموعة من التدابير المتعلقة بالإنفاق العام والإيرادات الضريبية التي تعتمدها الحكومة بغرض التأثير في النشاط الاقتصادي.

في السياق ذاته فإن التجارة الدولية تمثل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، إذ تتيح فرصًا لتوسيع الأسواق، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق مكاسب من التخصص وتقسيم العمل، وفي ظل اقتصاد عالمي يتسم بالتشابك والتداخل، تزداد الحاجة إلى فهم العلاقة بين السياسة المالية كأداة داخلية، وبين التجارة الخارجية كنافذة انفتاح على العالم.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة "تأثير السياسات المالية على التجارة الدولية"، في محاولة لفهم كيف تسهم الأدوات المالية الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية للدول وتوسيع حصتها من المبادلات التجارية الدولية، أو على العكس، كيف يمكن لسوء توجيه تلك السياسات أن يؤدي إلى اختلالات في الميزان التجاري وانكماش في الأداء الاقتصادي الخارجي.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تؤثر السياسات المالية بمكونيها (الضرائب والإنفاق العام) على التجارة الدولية للدول؟

- **الأسئلة الفرعية:**

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والأداء التجاري الخارجي؟

كيف تؤثر السياسات الضريبية على الصادرات والواردات؟

ما هي تجارب بعض الدول في توظيف سياساتها المالية لتعزيز تجارتها الخارجية؟

هل تختلف آثار السياسات المالية على التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة؟

كيف يمكن تصميم سياسة مالية داعمة لأهداف التجارة الدولية في الدول النامية؟

الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية:**

تؤثر السياسات المالية تأثيرًا مباشرا وغير مباشر على أداء التجارة الدولية للدول.

- **الفرضيات الفرعية:**

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق العمومي الموجه للقطاعات الإنتاجية وأداء الصادرات.
- تؤدي الضرائب المرتفعة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية.
- تختلف نتائج السياسات المالية باختلاف الهيكل الاقتصادي ومستوى تطور المؤسسات في كل دولة.

أهداف الدراسة:

- تحليل أثر أدوات السياسة المالية على التجارة الخارجية.
- دراسة تجارب دولية ناجحة في توظيف السياسات المالية لخدمة التجارة.
- تحديد آليات التنسيق بين السياسة المالية والتجارية.
- اقتراح سياسات مالية فعالة من شأنها دعم أداء التجارة الدولية، خاصة في الدول النامية.
- تقديم توصيات لصناع القرار بشأن تفعيل الأبعاد التجارية للسياسات المالية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: لاستعراض المفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات المالية والتجارة.

المنهج الكمي: لتحليل البيانات والمؤشرات المالية والتجارية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

إبراز الدور الاستراتيجي للسياسات المالية في دعم التجارة الخارجية.

سد الفجوة البحثية في الدراسات العربية المتعلقة بترابط السياسة المالية والتجارة الدولية.

دعم صناع القرار الاقتصادي في بناء سياسات مالية متكاملة ومتوازنة.

تسليط الضوء على الممارسات الدولية الناجحة التي يمكن اقتباسها وتكييفها مع خصوصيات الاقتصاد المحلي.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية التجارة الدولية في تحفيز النمو الاقتصادي.
- الدور المحوري للسياسات المالية في توجيه الاقتصاد نحو الانفتاح والتنافسية.
- محدودية الدراسات الأكاديمية العربية التي تناولت العلاقة بين السياسات المالية والتجارة الدولية بعمق تحليلي.
- الرغبة في تقديم حلول تطبيقية لدعم التجارة الخارجية في الدول النامية.

حدود الدراسة:

- **البعد الموضوعي:**

تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الضرائب والإنفاق) والتجارة الدولية، دون التطرق المفصل إلى السياسات النقدية أو التجارية بشكل منفصل.

- **البعد الزمني:**

تمتد الدراسة على فترة زمنية محددة (من 2000 إلى 2020).

هيكل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، مع التركيز على تحليل تأثيراتها على التجارة الدولية. في الفصل الأول، سيتم

استعراض الإطار النظري المتعلق بالسياسة المالية والتجارة الدولية، حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية وأدواتها، وكذلك التجارة الدولية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني. كما سيتم دراسة تأثير السياسات المالية على التجارة الدولية، بما في ذلك دور الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية، أما في المبحث الثاني سيتم تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية والتجارة الدولية، مع إلقاء الضوء على كيفية تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي في الدول النامية. في الفصل الثاني، سيتم تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر من خلال تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 2000–2020، كما سيتم دراسة تأثير السياسات المالية على مؤشرات التجارة الخارجية، مثل ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، وسعر الصرف، وتحليل مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن النقدي، خاصة في ظل التضخم. الخاتمة ستقدم تلخيصًا للنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، مع اقتراح توصيات لصناع القرار بشأن تطوير السياسة المالية لتعزيز التجارة الدولية.

الفصل الأول

أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

تعد السياسة المالية والتجارة الدولية من الركائز الأساسية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي للدول، حيث تلعب كل منهما دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو، فالسياسة المالية تمثل الأداة التي تعتمدها الحكومات لإدارة الاقتصاد من خلال الإيرادات والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية متعددة مثل تحفيز النمو، تحقيق العدالة الاجتماعية، وضبط التضخم. أما التجارة الدولية، فتشير إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهي عنصر أساسي في تطور الاقتصاد العالمي، إذ تساهم في زيادة الإنتاجية، تحسين تخصيص الموارد، وتعزيز المنافسة بين الأسواق المختلفة.

ونسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي متكامل حول السياسة المالية والتجارة الدولية، من خلال استعراض أبرز المفاهيم، الأدوات، والتأثيرات التي تربط بينهما. كما سيتم التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين السياسة المالية والتجارة الدولية، ودورها في تشكيل سياسات الدول الاقتصادية في ظل التحديات والمتغيرات العالمية.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتجارة الدولية.

المبحث الثاني:بعض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتجارة الدولية

إن كلا من السياسة المالية والتجارة الدولية من العوامل الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي للدول، حيث تلعب السياسة المالية دورًا رئيسيًا في توجيه الاقتصاد من خلال أدواتها المختلفة مثل الضرائب والإنفاق العام، بينما تسهم التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تبادل السلع والخدمات بين الدول.

المطلب الأول: السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

وردت عدة تعاريف للسياسة المالية، يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC" والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنكليزية، لكي يضم الايراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. كما تعرف أيضا بأنها تلك الأهداف والتوجهات والاجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف والمتغيرات المحيطة به[1].

[1] محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 172.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها استخدام الحكومة لمجموعة من الاجراءات والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والايرادات العامة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة.

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة الإجراءات التي شهدت تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[1].

بينما يعرفها البعض بأنها آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع.

وهناك تعريف آخر يفيد بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي[2].

ومن معاني السياسة المالية نجد "سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة لدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر "".

كما تعبر السياسة المالية عن مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[3].

---

[1] لطيفة لكلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص 24.

[2] عبد الله خبابة أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 27.

[3] عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص6.

ويضاف إلى ذلك بأنها مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بفرض التأثير على المسار الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تصنعها الدولة مستخدمة في ذلك نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة قصد توجيه الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف السياسة المالية

أولا: خصائص السياسة المالية

تتميز السياسة المالية على انها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تصدرها الدولة على شكل قوانين و مراسيم و قرارات حكومية مالية في إطار ما يخدم مصلح الدولة المالية.

الدولة هي صاحبة الحق والسلطة في استخدام نفوذها لاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة التي ستفرض على كلا القطاعين العام والخاص[1].

للسياسة المالية أدوات عديدة منها الضرائب والإنفاق العام والقروض والإعانات التي تستطيع أن تستخدم هذه الوسائل لمعالجة مشكلة ما، كما أن كل فترة أو مرحلة لها أدواتها التي تناسبها؛ يجب على الدولة أن تضع سياساتها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي، وعلى سبيل المثال في أوقات الرواج يتطلب زيادة الضرائب وفي أوقات الركود أو الكساد يتطلب زيادة الإنفاق العام؛ تؤثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية كافة، حيث نجد أن الضرائب تخفض الدخول بينما الإنفاق العام يولد دخول جديدة[2].

[1] أحمد سهير ،مصطفى سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية 1989، ص 355.

[2] محمد حربي، موسى عريقات مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 175.

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، بل حتى من فترة زمنية لأخرى في نفس البلد، وذلك تبعا لاختلاف الظروف السائدة، ومن خلال هذه الأهداف يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب اتباعها وكذلك طبيعة الأدوات الواجب استخدامها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

1. الاستقرار الاقتصادي:

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيق مناسب في الناتج الوطني، ويعتبر الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والكساد، على عكس الاقتصاديون الكلاسيكيون الذين كانوا ينظرون إلى المالية العامة كأنها محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني. ففي حالة الكساد، يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي، إما كل على حدى، أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة المشكلة وحجم موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرقات والمدارس...إلخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الاعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الانفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة[1].

[1] محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 08.

كما تستخدم الايرادات العامة (تخفيض الايرادات الضريبية) في مواجهة الكساد خلال الأثر من التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل[1].

أما في حالة التضخم، فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي، من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة[2].

2. التخصيص الأمثل للموارد:

يتضمن هذا الهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة الخاصة تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن 2، ويعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية مع

[1] كنعان على اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسنين، دمشق، 1997، ص 219.

[2] خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 283.

التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع.[1]

3. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، لذلك يتعين على السياسة المالية التي تسير عليها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين

– العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لإنجاز البرامج المشتملة عليها التنمية.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تتهيأ الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة.

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006 ، ص 78.

4. تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب الإنفاق العام وغيرها، فمثلا تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم ا الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، والتي تتم عادة على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: يطلق عليها التوزيع الأولي للدخل القومي، حيث يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، أي دخول عناصر الإنتاج. المرحلة الثانية: يطلق عليها إعادة توزيع الدخل القومي أو مرحلة التوزيع النهائي، حيث يتم فيها إعادة توزيعه بين المنتجين والمستهلكين عن طريق إدخال تعديلات على التوزيع الأولي، وتستخدم في عملية إعادة التوزيع الأدوات المالية من ضرائب ونفقات أو أدوات غير مالية مثل القرارات الإدارية كتحديد الأسعار مثلا[1].

الفرع الثالث: تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف حسب العصور وينعكس هذا على تأثير ودور السياسة المالية، حيث أن هذا الأخيرة تعتبر مرآة لدور الدولة المالي، تدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور وفي ظل التطورات الاقتصادية الحالية، فقد مر الفكر المالي لسياسة المالية بعده مراحل في ابتداء من العصور القديمة حت العصر الحديث.

[1] درواسي مسعود، المرجع السابق، ص 79.

أولا: السياسة المالية عند التجاريين

ظهر هذا المذهب التجاري وسادت أفكاره الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتميز بازدهار التجارة الخارجية واستعادت الدولة سلطتها المتدخلة من خلال فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات بهدف حماية المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار، لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة والنزاعات بين الدول بقصد فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وبالتالي أهملت الزراعة، كل ذلك أدى إلى معارضة مبدأ تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية وهو المذهب الحر أو المذهب الطبيعي[1].

ثانيا: السياسة المالية عند الطبيعيين

يطلق على هذا المذهب كذلك مذهب الفيزوقراط، و التي كان جوهر فلسفتها قائما على النظام الطبيعي الذي تحكمه القوانين وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى قصر الضريبة على الربع وضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي حتى لا يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد، وما يجدر الإشارة إليه أن الأفكار السابقة تبلورت على يد الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي ومن أهم مؤلفاته القانون الطبيعي" و"الجدول الاقتصادي"، وهو نموذج أولي لدوران الثورة في المجتمع، وعلى عكس المذهب التجاري الذي أخضع الحياة الاقتصادية للتجارة وأهمل أنشطة أخرى كالصناعة والزراعة، جاء الطبيعيون وأقاموا مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي والتي تقوم على أساس عدم تدخل

[1] إيمان عساس، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2019، ص 7.

الدولة في الحياة الاقتصادية واحترام الملكية بجميع صورها واحترام الحرية الاقتصادية و حرية التجارة الخارجية والداخلية واقتصر دور الدولة على إرساء الأمن وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم[1].

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

استنادا إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية"، فقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل من خلال التغيير في معدل الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما وأن موارد المجتمع كاملة سوف تستغل بأقصى درجة وبشكل مستمر إذا لم تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، فكان من الطبيعي أن يعتقد الكلاسيك بمبدأ حياد الدولة و من ثم حصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أضيق حدود ممكنة وحسب النظرية الكلاسيكية فإن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة، لأن تدخل هذه الأخيرة في غير المجالات المعهودة إلها كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وحماية المرافق العامة تبديد وضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب أمن التقليديون بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة.

ويمكن حصر أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي في النقاط التالية:

- تحديد أوجه الاتفاق العام على سبيل الحصر.
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا[2].

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموساوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص52.

[2] خولة مناصرية، أثر السياسة المالية على أداء الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2016، ص 6.

وقد اعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية العامة سنويا يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحويل الأموال من مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من نفس أفراد المجتمع في صورة إنفاق عام.[1]

رابعا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

يعتبر الفكر الكينزي بداية مرحلة جديدة للفكر المالي، إذ اتخذ المفكرون الماليون الفكر الكينزي نقطة انطلاق للتوصل الى رؤى جديدة وربما شبه نظريات حديثة في الفكر المالي.

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، إذ تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة إلى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، اتجهت أنظار الاقتصاديين إلى البحث عن تفسير ظاهرة الكساد.

إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة و الكساد، وإن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، و فها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل لإحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي والذي يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل.

[1] محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2013، ص 54.

وحسب النظرية الكينزية يجب الأخذ في الحسبان عند استخدام أدوات السياسة المالية آثارها على كل من العرض الكلي والطلب الكلي واختيار الأدوات التي تحدث الآثار الاقتصادية المرغوب فيها وتجنب الاقتصاد الآثار الجانبية غير المرغوب فيها[1].

الموازنة العامة للدولة هي تلك الخطة المالية التي تأتي بها الدولة لغايات تنظيم النفقات والإيرادات المتوقعة للسنة المالية القادمة وهي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف السلطة وهي نظرة توقعية مستقبلية، وتعتبر أداة مالية لضبط نفقات وإيرادات الدولة[2].

الفرع الرابع: أدوات ومحددات السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أبرز أدوات الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في ظل التغيرات الدورية التي يعرفها الاقتصاد. ويُعنى هذا الفرع بدراسة الأدوات الرئيسية التي تعتمدها السياسة المالية لتحقيق أهدافها، سواء من خلال النفقات العامة أو الإيرادات، إضافة إلى تحليل المحددات التي تؤثر في فعالية هذه السياسة، كالظروف الاقتصادية السائدة، والإطار القانوني والتنظيمي، والخيارات السياسية للحكومات، ففهم الأدوات والمحددات يشكّل الأساس لتقييم أداء السياسة المالية وبيان قدرتها على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: أدوات السياسة المالية

تتجسد أدوات السياسة المالية في الوسائل التي تعتمدها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو. وتتمثل هذه الأدوات أساساً في الإنفاق العام والإيرادات العامة. فالإنفاق العام يشمل ما تخصصه الدولة من موارد لتغطية الخدمات العامة والاستثمارات الحكومية، ويُستخدم كأداة توسعية لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود، أما الإيرادات العامة، وعلى رأسها الضرائب، فتمثل الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتعبئة الموارد المالية، كما تُعد

[1] عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص 160.

[2] محمد بوطوبة استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر، 2021، ص 42.

أداة لتقويم السلوك الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتُضاف إلى ذلك أدوات الدين العام، حيث تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتمويل عجز الميزانية أو تنفيذ مشاريع تنموية. ويُنظر إلى فعالية هذه الأدوات في ضوء قدرتها على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة المالية دون التسبب في اختلالات كالتضخم أو تفاقم المديونية.

1- النفقات العامة:

1-1- تعريف النفقة العامة: النفقة العامة مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة.

وهي مبالغ مالية مخصصة لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية، وتمثل المدفوعات النقدية بهدف الحصول على الخدمات أو الأصول المختلفة.

ونشير إلى أن للنفقات العامة مجموعة من الخصائص ضمن المفهوم التقليدي تختلف عنها في المفهوم الحديث للنفقات العامة، ومن أهم خصائص النفقات العامة في المفهوم التقليدي نذكر: [1]

- ✓ ضرورة تقليل الإنفاق العام بحيث يكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها.
- ✓ حياد النفقات العامة ويقتصر غرضها على الغرض المالي فقط.
- ✓ تعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرة على تمويل وتغطية وظائف الدولة فهي منتجة.

أما المفهوم الحديث للنفقات العامة نتيجة لتطور دور الدولة فقد زادت أهمية النفقات العامة وتميزت بـ:

- ✓ إن النفقات العامة أصبحت لها مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ✓ أصبحت أداة رئيسية في تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وليس المالي فقط.

[1] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص: 50.

✓ حجم النفقات يزداد بصورة مستمرة لتكون قادرة على استيعاب وتمويل نشطات الدولة المتزايدة.

1-2- عناصر النفقة العامة

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تتخذ النفقة العامة عادة طابعا نقديا لا عينيا، إذ مع تطور الدول وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبح استخدام النقود واسع الانتشار في الاقتصاديات المعاصرة بدلا من أسلوب المقايضة، فالنقود أصبحت أساساً للتبادل ويترتب على ذلك عدة مزايا منها تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع

- تقدير النفقات العامة بدقة أكبر، وتسهيل رقابة السلطة التشريعية على الإنفاق العام إذا اتخذ شكلا نقديا. [1]

- **صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد تنظيماتها:** ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها (جمهورية، ملكية، ديمقراطية)، والحكومات المركزية والمحلية.

- **هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة:**

ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، بناء على ذلك فإن إنفاق المال العام لتحقيق منفعة خاصة لا يعد إنفاقا عاما.[2]

1-3- قواعد النفقات العامة:

يقصد بقواعد النفقة العامة مجموعة الضوابط والإجراءات التي ينبغي أن تخضع لها النفقة العامة، وأهم هذه القواعد ما يلي:

- **قاعدة المنفعة العامة:** تعني هذه القاعدة، أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة ، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص: 62.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 51.

المجتمع. حيث أن ما يبرر الإنفاق العام هو مقدار المنافع العامة التي تتحقق من هذا الإنفاق.

- **قاعدة الاقتصاد:** إن تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام لا يعني تقليصه والتقليل منه، وتحديده بالشكل الذي لا تتحقق معه الأهداف التي يراد الوصول إليها من النفقات العامة، وإنما يراد به حسن التدبير وتجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له وكذا محاولة تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

- **هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة:** ينبغي ، أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام . بناء على ذلك فإن إنفاق المال العام لتحقيق منفعة خاصة لا يعد إنفاقا عاما.

- **قاعدة اليقين:** يقصد بهذه القاعدة ضرورة التحديد في النفقات العامة مع توفر الدقة التي تمنع إمكانية التصرف غير المناسب في الإنفاق العام بتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها من الإنفاق العام دون حصول تلاعب أو تبديد.

- **قاعدة الترخيص:** تعني هذه القاعدة أن النفقة العامة يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المتخصصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهة الإدارية المخولة قانونا بالصرف.

1-4- حدود النفقات العامة:

يجب أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار أن طريقة تخصيص النفقات العامة أهم من تحديدها وتتوقف حدود الدولة في النفقات العامة بقدرة الدخل القومي.

- **القدرة المالية للدولة:** أي قدرة الدولة على تمويل النفقات العامة وهي مرتبطة بالعديد من الاعتبارات، وتتحدد تحمل الأعباء الضريبية كنسبة الضريبة، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية للأفراد، وتتحدد أيضا بقدرة الدولة على الاقتراض العام.

-**حالة الاقتصاد:** حيث أن هناك علاقة وثيقة بين النشاطات الاقتصادية وبين النفقات العامة. ففي حالة الرواج الاقتصادي تقلل الدولة من نفقاتها العامة ويحدث العكس في حالة الركود والتشغيل الناقص.[1]

-**المحافظة على قيمة النقود** : تؤدي ضرورة المحافظة على قيمة النقود إلى التحكم في حجم الإنفاق العام.[2]

2- الإيرادات العامة:

2-1- تعريف الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية، من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة.

إن اتساع دور الدولة بشكل ملحوظ في العصور الحديثة، قد جعل من الإيرادات العامة أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال بشأن النفقات العامة. فالدولة تستخدم الإيرادات العامة لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة وتثبيطها في مجالات أخرى، كما تستعملها لمحاربة التضخم والانكماش وإعادة توزيع الدخول، أي أن الإيرادات العامة تمتد وظيفتها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. بذلك فإن الإيرادات العامة لم يعد المقصود منها تحصيل الأموال العامة من أجل تغطية النفقات العامة وإشباع حاجات المجتمع، ذلك أن الحكومة قد تحصل جانبا من الأموال لمجرد التحكم في القوى الشرائية في السوق ومحاربة الموجات التضخمية السائدة في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن مقتضيات السياسة المالية قد تحكم عمليات تحصيل الإيرادات مثلها في ذلك مثل الرغبة في سد احتياجات المرافق العامة، وإن كانت هذه الرغبة (سد احتياجات المرافق العامة تمثل الهدف الرئيسي لتحصيل الإيرادات العامة).[3]

[1] سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 53.

[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، مبادىء المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص: 52.

[3] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، المرجع السابق، ص 53.

2-2- تقسيم الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى:

- الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة: هذا التقسيم من حيث المصدر:

الإيرادات الأصلية: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مباشرة دون أن تقتطع هذه الإيرادات من دخول الأفراد، وأهم تلك الإيرادات إيرادات أملاك الدولة، أما الإيرادات المشتقة: فهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتطاع من دخول الأفراد مثل الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات.

- الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية: هذا التقسيم من حيث دورية وتكرار الإيرادات في الميزانية).[1]

الإيرادات العادية:

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منظمة، كإيرادات أملاك الدولة والرسوم والضرائب. لذلك يعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل النفقات العامة. أما الإيرادات غير العادية: فهي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة من آن لأخر دون انتظام، كالقروض العامة والإصدار النقدي، وهي لا تظهر بصورة منتظمة في الموازنة العامة للدولة ويقتصر استخدامها على مواجهة النفقات العامة غير العادية.

- الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية: الإيرادات السيادية هي: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا كالضرائب والرسوم الإيرادات الاقتصادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون اللجوء للأفراد، كإيرادات أملاك الدولة والقروض العامة بصفتها اختيارية.

- الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية: هذا التقسيم من حيث التحصيل الإيرادات الإجبارية: يقصد بالإيرادات الإجبارية التي تفرضها الدولة بما لها من سيادة على إقليمها

[1] المرجع نفسه، ص 54.

وعلى رعاياها كالضرائب والرسوم والغرامات. أما الإيرادات الاختيارية: وهي الإيرادات التي ليس لها صفة الإجبارية، كإيرادات أملاك الدولة والقروض والمنح والإعانات.[1]

2-3- مصادر الإيرادات العامة:

كل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيطر ووضع سياستها المالية، وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن النفقات العامة أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول لتغطية نفقاتها المتزايدة من سنة لأخرى، نجد الضرائب الرسوم، مداخيل أملاك الدولة الإتاوات والغرامات، القروض والإصدار النقدي (الإيرادات غير العادية).[2]

3- الميزانية العمومية:

إن مفهوم الميزانية العمومية سنتناوله في هذا المطلب من خلال تعريف الميزانية العمومية في الفرع الأول والمبادئ التي تقوم عليها في الفرع الثاني.

3-1- تعريف الميزانية العمومية:

لتعريف الميزانية العمومية وجب أولا الانتقال إلى المعنى الاقتصادي للميزانية ثم الأساس التشريعي والقانوني.

[1] محمد زكريا بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت 1978، ص 195.

[2] محمد زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 197.

- المعنى الاقتصادي:

الميزانية العمومية هي تقدير مفصل ومعتمد لأعباء الدولة وإيراداتها لمدة سنة وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.[1]

- التعريف القانوني للميزانية العامة:

قبل التطرق للتعريف وجب شرح معنى القانون العضوي:

القوانين العضوية هي فئة من القوانين التي ينص عليها الدستور والغرض منها هو تحديد شروط تطبيق حكم الدستور في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 [2]الذي نص على الآتي:

المادة 140: إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية: وذكر مجموعة من بينها:

- ✓ القانون المتعلق بقوانين المالية.
- ✓ تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب وأعضاء مجلس الأمة.
- ✓ يخضع القانون العضوي قبل إصداره لمراقبة مطابقته للدستور من طرف المحكمة الدستورية[3].

أما القانون العضوي 18\15 المتعلق بقوانين المالية نجده في الفقرة الأولى من المادة 3 عرف قانون المالية كالآتي:

---

[1] مصطفى شبرة امحمد، أهمية اصلاح النظام الموازني في ترشيد الانفاق العام للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3 ، 2022، ص 209.

[2] التعديل الدستوري الجمهورية الجزائرية لسنة 2020 المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 442/20، الجريدة الرسمية، العدد 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020م، ص32.

[3] حكيمة مزاتي ونعيمة خوذرية، اعداد الميزانية العامة في ظل القانون العضوي 18\15 يتعلق بقوانين المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية 2020، ص 84.

المادة 3: يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد.

ونصت المادة 6: قانون المالية يقر للسنة ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة أن لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة[1].

بالرجوع إلى معجم المصطلحات الصادر عن وزارة المالية نجده عرف الميزانية العمومية كالآتي: الميزانية العامة للدولة.

باستثناء الحسابات الخاصة، تمثل مجموع الاعباء والإيرادات المتوقعة للدولة للسنة المالية، دون تقليص بين الإيرادات والأعباء.

الميزانية أيضا هي الوثيقة التي تقر وترخص بموجبها الايرادات والاعباء بعنوان السنة، وعليه تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والاعباء النهائية للدولة والمحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[2]

3-2- القواعد الأساسية في اعداد الميزانية العمومية:

يقصد بقواعد الميزانية العمومية الأصول والمبادئ التي تحكم إعدادها، والأسس التي تقوم عليها، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تنظيم الميزانية العمومية، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من التبذير والهدر في المال العام وستحدد هذه المبادئ بشكل ملخص كالاتي:

3-2-1- المبادئ التقليدية للميزانية العمومية:

ويقصد بها تلك المبادئ المعروفة قبل صدور القانون العضوي 18-15.

---

[1] قانون عضوي رقم 18_15 المتعلق مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية، ج. ر. ج. ج العدد 53، ص 9.

[2] مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84_17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة تيارت عدد 04 جوان 2016، ص 327.

3-2-1-1- مبدأ السنوية:

يقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية هي سنة كاملة، وبالتالي فإن تحضير الميزانية من طرف السلطة التشريعية والمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية تتم سنويا أيضا كما أن المدة المحددة لتنفيذ عمليات الميزانية تكون سنوية.

إلا أن التزايد المستمر للأعباء العمومية نتج عنها ظهور مشاريع عمومية كبرى والتي تتطلب انجازها مدة زمنية تتجاوز السنة المدنية، الأمر الذي يقابله عصرنة أنظمة الميزانية والاعتماد على نظام الميزانية المتعددة السنوات في تنفيذ هذه الاعباء والتراجع على مبدا السنوية في إعداد الميزانية العمومية.[1]

حيث أن إطار المتعدد السنوات للميزانية يمتد على أساس البعد الخماسي السنتين السابقين والسنة المالية المعنية والسنتين اللاحقتين غير أن التصويت يبقى يعتمد التصويت السنوي للسنة المعنية طبقا للمادة 05 من قانون العضوي 18\15 ونصت كالآتي:

المادة 5: يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ويحدد للسنة المقبلة والسنتين المواليتين تقديرات الإيرادات والاعباء ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء.[2]

3-2-1-2- مبدأ وحدة الميزانية:

مبدأ وحدة الميزانية يعني كل اعباء وإيرادات الدولة تدرج في وثيقة واحدة تخضع لرقابة البرلمان، وتخضع لقانون واحد هو قانون المالية، كما أن إدراج جميع العمليات للدولة وفي وثيقة واحدة يعكس الوضعية المالية الحقيقية للدولة مما يسهل على البرلمان الاطلاع على مجموع الإيرادات والاعباء كما أنه يمكن من تصحيح الأخطاء ومراجعتها.

---

[1] مصطفى شبرة امحمد، المرجع السابق، ص 221.

[2] عبد اللطيف قطيش الموازنة العامة للدولة، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص112.

مبدأ وحدة الميزانية يتضح في ق.ع 15/18 من خلال المادة 6: يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم.[1]

3-2-1-3- مبدأ عمومية (الشمولية) الميزانية : نصت المادة 14 من ق ع 15/18 على:

تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات واعباء وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع الاعباء وتقيدهم ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة.

وبالتالي يقصد بهذا المبدأ أن تكون ميزانية الدولة شاملة لجميع اعباءها وجميع إيراداتها دون أي مقاصة بينهما، بمعنى أن يذكر في الميزانية واردات الدولة كافة أيا كان مصدرها واعباءها مهما كانت أنواعها وترتب على هذا المبدأ نتيجتين هما:

أ – قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: معناه عند تحصيل الإيرادات إلى ميزانية الدولة تصبح الإيرادات ذات طابع واحد، ولا يكون التمييز بينها وبالتالي لا يمكن تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

ب – قاعدة تخصيص الاعتمادات: يقصد بها تخصيص الاعباء المرفق معين في الزمان والمكان بعد ذلك تحدد الاعتمادات المالية الكافية لها.

3-2-1-4- مبدأ توازن الميزانية:

يهدف مبدأ الموازنة العامة إلى تحقيق توازن بين الاعباء العامة والإيرادات للدولة خلال السنة المالية، حيث تكون الاعباء متناسبة مع الموارد المتاحة، في الماضي، كانت هذه القاعدة

[1] بحير جهاد وبربيش ثلجة وبدوي عائشة، اصلاح نظام الميزانية الحالي ودوره في ترشيد الانفاق العام، مذكرة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2022. ص 63.

تعني التوازن الكمي أو الحسابي، أي أن الاعباء لا تتجاوز الموارد العادية ويتجنب حدوث عجز أو فائض في الميزانية العامة، ومع ذلك، تغير الفكر المالي الحديث ليتضمن مفهوم التوازن العام، حيث يمكن أن يتحقق التوازن في ظل وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة وذلك وفقا للأوضاع الاقتصادية. وأصبح من الممكن خلق عجز متناسب في الميزانية لتحقيق التوازن العام، أي تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ويولي الفكر المالي الحديث أهمية لكيفية استخدام الميزانية كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدلاً من التركيز فقط على تحقيق توازن الميزانية ، يتضح من خلال أحكام القانون العضوي الجديد أن المشرع قد أقر بالتوازن الميزاني والمالي للموازنة العامة في إطار التوازن الاقتصادي حيث نصت المادة 03 أن قانون المالية يحدد بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة وكذا التوازن الموازني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد.[1]

3-3- أهداف الميزانية العمومية:

الميزانية العامة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **الأهداف التخطيطية:** يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- ✓ حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- ✓ التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- ✓ حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة؛
- ✓ التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ وضع البرنامج الزمني للتنفيذ[1].

- **الأهداف الرقابية:** تهدف الميزانية العامة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وذلك من خلال:

- ✓قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.

[1] نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر 2019، ص 93.

✓متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.

✓التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.

✓المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

– **الأهداف السلوكية:** الميزانية العامة تأثير على سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال:

✓ التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.

✓ افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم، وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى[2].

ثانيا: محددات السياسة المالية.

تتعرض السياسة المالية إلى عدة محددات أساسية و التي تحدد أهداف هذه السياسة ومدى فعاليتها في الاقتصاد.

1-درجة الوعي الضريبي:

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص، وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

ومما تقدم يتضح لنا أن الضريبة الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أن أهميتها تعتمد على درجة من التقدم الاقتصادي للدولة، و أن حصيلة الضرائب تعتمد على أمور عديدة أهمها الطاقة الضريبية وهذه تعتمد على اقتصاد الدولة[1].

وكما هو معروف فإن حصيلة الضرائب تعتمد على عدة أمور أهمها الطاقة الضريبية وهذه تعتمد على اقتصاد الدولة ثم على الوعي الضريبي ثم على كفاءة الجهاز الإداري الذي يقوم على أمور الضريبة وتحصيلها، والمقصود بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف الشعور

[1] فاطمة الزهراء ،عماري أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد

الوطني بالانتمان يحفزه على عدم إخفاء دخله وعدم اتباع أساليب للتهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله كما أن الوعي الضريبي يعتمد على شعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة حتى يشعر المواطن باستفادته منها على شكل خدمات تقدمها له الحكومة، كما أن وجود جهاز إداري ذي كفاءة عالية يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع بسن قوانين الضريبة وتحديد نسبها مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذه على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسة المالية الذين يختارون من بين تلك السياسات ما يلائم وضع الدولة بالنسبة للوعي الضريبي، ومدى تقدم وكفاءة الاجهزة حيث أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا هاما في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي[2].

2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المتخصصة لها في الموازنة كل مؤسسة في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الموازنة على اختلاف تقسيمها وتصنيفها وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في الاستفادة من النفقات العامة لتحقيق الأهداف التي يريدها واضعو السياسة المالية فإنهم عندما يرسمون سياستهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم والرقابة لا تماثل السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة أقل من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة[1].

3- وجود سوق مالي:

من السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، ومنه فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة ، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد

[1] بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص 11 حسام داوود، وآخرون مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص 295.

معين يؤدي إلى تحديد وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا و فعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى، ومن ثم إمكانية خلق النقود الإضافية.

4-وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية ونعلم أن دور البنوك التجارية في ما يسمى بخلق نقود الودائع والذي يؤثر على عرض النقود وما لتأثير سعر الفائدة ومنح الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية من التأثير على الاستثمار، ولذلك فإن السياسات المالية التي توضع لدولة فيها جهاز مصر في متكامل كاف وفعال تختلف عن السياسات المالية التي توضع لدولة لا يوجد فيها جهاز مصر في كاف أو فعال هذه العوامل تكون أمام واضعي السياسات المالية يأخذونها بحسبانهم ويختارون من السياسات ما يلائم مع هذه المعطيات أو المحددات. بالإضافة إلى المحددات السابقة هناك أخرى نذكرها كما يلي:

أ- **التزاحم الاستثماري:** إن فكرة التزاحم الاستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيكيين الأوائل وتبنتها المدرسة النقدية.

وتتلخص بأن تطبيق السياسة المالية توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص وبذلك يمثل من فعالية السياسة المالية التوسعية[1].

ب- الفجوات الزمنية: تخلق هذه الفجوات صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السياسة المالية ذلك لأن صانعي السياسة مثل صانعي القرارات الأخرى يجرون اختباراتهم في اطار

[1] محي الدين بوري، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر 2018، ص 37.

معلومات غير كاملة فالمقدرة على التنبؤ بحلول الكساد أو زيادة حدة التضخم محدود للغاية، وعلى ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية ربما تكون قائمة أو تزداد سوءا قبل التعرف عليها تماما، وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة فإنه يكون هنالك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريات التغيير وهناك ثلاثة فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية وهي فجوة الإدراك، وفجوة الإنجاز وفجوة الاستجابة.

ج- الانفتاح الاقتصادي: عادة ما يلعب الانفتاح الاقتصادي للبلدان دوره على التأثير في السياسة المالية، إذ أن اختلاف أسعار الفائدة بين هذه البلدان قد يؤدي إلى تدفق الأموال باتجاه البلدان ذات الفائدة المرتفعة فإن ذلك سيحد من تأثير السياسة المالية التوسعية في التأثير على اقتصاد هذه البلدان وحسب درجة انفتاحها على الخارج[1].

الفرع الخامس: آثار السياسة المالية على الأنظمة الاقتصادية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي.

أولا: آثار السياسة المالية على النظام الرأسمالي

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها و إيراداتها متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن وأصبح تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد

[1] عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2022، ص 54.

الرأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الأخر الى زيادة التزامه للعائد الضريبي حيث ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة.

يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج، و نجد أن محور اهتمامات السياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وحل بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم حالة من الكساد، وذلك بأن كان الإنفاق الكلي على الناتج القومي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ الى التمويل بالعجز كي تملأ الثغرة بين الدخل القومي عند مستوى العمالة التامة ومستوى الإنفاق الكلي الحالي.

وبعبارة أخرى فإنه في الحالة السابقة تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج، ويمكن رفع مستوى الطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة، ولعل من أهم هذه الطرق زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أي زيادة الانفاق العام باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص وتشجيعه بزيادة المدفوعات والإعانات التحويلية وتخفيض الضرائب، وتؤدي زيادة الطلب بواسطة السياسة المالية حيث توجد طاقة إنتاجية معطلة في الجهاز الإنتاجي في حالة الكساد، وحيث يتمتع الإنتاج بدرجة عالية من المرونة إلى زيادة العمالة والإنتاج[1].

كذلك تلجأ الدولة إلى أسلوب التمويل بالفائض إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة، وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد

[1] ولد الحبيب، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2011، ص 47.

القومي، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في تلك المجتمعات في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى التشغيل الكامل، ويتضح ذلك أن السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية فهي تقتصر على موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وصد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهئ للمجتمع عمالة كاملة بدون تضخم[2].

ثانيا: آثار السياسة المالية على النظام الاشتراكي

نظرا لتعاظم دور الدولة في النظام الاشتراكي وتدخلها الكبير في الحياة الاقتصادية و اختلاف سياستها عن النظام الرأسمالي، من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج التسويق التوزيع والتأمين... علاوة على ذلك استحواذها على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و باتخاذها التسيير والتخطيط المركزي كون أنها تعتمد على الاقتصاد الموجه لأن الدولة تعطي أهمية قصوى الى الاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص فهي بذلك تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي دون البحث عن الاستقرار الاقتصادي في بعض الأحيان، ومن بين الخصائص المميزة للسياسة المالية في النظام الاشتراكي نجد الإيرادات العامة في النظم الاشتراكية تعتمد على القطاع العام وليس الضرائب باعتبار أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ترجع للدولة.

كذلك كبر حجم النفقات الحكومية والاستثمارية نظرا للدعم الحكومي الذي يرتكز على الإنفاق الحكومي بغية الوصول إلى الاستقرار السياسي، والمتمثلة في دعم المواد الاستهلاكية.

القروض الداخلية وعقود التأمين والاشتراكات الاجتماعية والتي تعتبر شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية مثيلاتها[1].

[1] حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، "مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، العدد الثالث، 2017، ص 36.

والمبادئ الأولى لهذا النظام نظرا لما شهدته من أزمات اقتصادية مالية ونقدية وكذلك تهديدات والتحديات التي تواجهها من قبل الدول التي تعتمد على استثمار القطاع الخاص[2].

ثالثا: آثار السياسة المالية على درجة النمو الاقتصادي

تختلف السياسة المالية باختلاف النظم السائدة على مستوى اقتصاد الدولة، وبذلك يختلف هذا التأثير بين الدول النامية والمتقدمة، وفيما يلي سيتم عرض كل منهم على حدا.

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم فتقوم بالتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو بزيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة ، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب و ما تحصل عليه من إيرادات أخرى، وقد تلجأ الدولة الي طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي، وكذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد[1].

[1] محمد أربد الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011، ص 14.

وتتميز الدول المتقدمة بضخامة الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية وهذا ما ينعكس على التحصيل الضريبي، ويعود ارتفاع الحصيلة الي المستوى المعيشي الجيد من جهة والى النظام الضريبي الفعال الذي يحقق عائدا كبيرا، ولديها إمكانية فرض ضرائب إضافية[2].

2- السياسة المالية في الدول النامية:

تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الاعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الانفاق العسكري من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

والسياسة المالية تركز جل اهتمامها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الدول المتقدمة وإنما يتطلب سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في أن واحد و تهدف السياسة المالية الي تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية وتهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الافراد.

وهناك صعوبات تواجه السياسة المالية في الدول النامية منها تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة من أجل اتخاذ القرار وتنفيذه وطول المدة في ذلك، الأمر الذي يؤدي الي عدم مناسبة القرار، لأن طول فترة الانتظار لاتخاذ القرار والتنفيذ قد تحدث تغييرا آخر يتطلب اتخاذ قرار آخر دون هذا القرار الذي يرتبط بالتغيير الأول[1].

[1] حدادي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 59.

المطلب الثاني: التجارة الدولية

لقد ازدادت أهمية التجارة الدولية مع مرور الوقت نظرا لتوفر فوائض في دول ونقصها في دول أخرى، وهي تقوم بمهمة تبادل الفائض بحاجيات مطلوبة، و هذا ما استدعى في عصرنا الحالي ظهور التخصص الدولي الذي لا يستهلك من إنتاجه إلا القليل ويقوم بمبادلة فائض إنتاجه بما يحاجه من إنتاج الآخرين.

ولا تقتصر أهمية التجارة الدولية على تبادل السلع فحسب، بل في الحصول على هذه السلع والخدمات بتكاليف أقل، لهذا نجد أن هناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح نذكر منها: "يعبر المفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية على الصادرات الواردات السلعية، الخدمية وانتقال الأفراد، إضافة إلى تحرك رؤوس الأموال في ككل استثمارات وكل هذا يتم وفق ضوابط محددة"[1]. ويمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية[2].

المفهوم العام للتجارة الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية مختلفة أيضا وللتعرف على هذا المفهوم يجب معرفة ما يلي:

1- ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية من خلال التعريف، إلا أن هدفها واحد ألا وهو زيادة

[1] أسامة مجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1991 ، ص 26.

[2] شيخي حافيضة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2011-2012، ص 11.

الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع و الخدمات و في ما يلي بعض جوانب الاختلاف بينها:

2- قدرة عوامل الإنتاج على التحرك : يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة لأن عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة تميل إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في مجال الدولي فمثلا إذا اختلف أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقال العمال من منطقة الأجر المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطي وكذلك سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر إلى أن يحدث التساوي في السعر في مختلف المناطق و بالنسبة للأرض فإنه بالرغم من إثباتها من الوجهة الطبيعية إلا أنه يمكن تحريكها من جهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم به، أما عن المستوى الدولي فإن هناك حوافز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى و قد تمنعها وهذه الحوافز قد تكون قانونية أو ثقافية أو إعلامية[1].

3- اختلاف النظم النقدية: من المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة نقدية واحدة في معاملتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الوطنية الخاصة، أي اختلاف قيم المعاملات الخارجية للدولة يواجه مشكلة الصرف الأجنبي وأيضا هناك دول تتمتع بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي كأمريكا وبريطانيا، وفرنسا تلقى عملاتها قبول عاما لدى البنوك والمؤسسات العامة بتحويل العملات وفقا لسعر الصرف في حين هناك عملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات من خارج حدود الدولة

[1] فتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر 2002-2003 ، ص 4.

كالدينار الجزائري الليرة السورية، فإن المعاملات التجارية الخارجية يحيط بيها مخاطر لا نظير لها في المعاملات الداخلية[1].

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف وهي:

مصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظور،

المعنى الواسع التجارة الدولية والذي يضم كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات والواردات غير منظورة (الخدمات).
- الهجرة الدولية.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2].

التجارة الدولية هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة. إضافة إلى التعريف الأوضح و الأبسط المتمثل في أن: "التجارة الخارجية هي من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية لكونها تتعلق بحركة السلع المادية و تنقلها عبر الحدود السياسية إما داخلة إليها وتسمى الواردات وإما خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تتعلق بالخدمات

[1] عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرفة والتجارة الدولية، دار ،جامعية، إسكندرية، 1996 ، ص ص 18،19.

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 8.

المؤداة من رعايا الدولة إلى رعايا دولة أخرى، تسمى الخدمات المؤداة للغير الخدمات بالصادرات غير المنظورة والخدمات التي يتم تلقيها من الغير تسمى الواردات غير المنظورة"[1].

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يعود تفسير سبب إنشاء التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية بين الدول، أو ما يسمى بالندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة باستخداماتها المختلفة في تلبية الاحتياجات البشرية، بالإضافة إلى الحاجة لاستخدام هذه الموارد بأفضل طريقة بين دول مختلفة في العالم، مما يجعل من الصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك هناك حاجة للتبادلات الدولية لتلبية الطلب.

أولا: أسباب تطور التجارة الدولية

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

– السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الدولية .

– اختلاف الميول والاذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

– الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة عالميا.

[1] محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص 9.

[2] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 17.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.

– التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة[2].

ثانيا: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

التجارة الداخلية عبارة عن تداول السلع و الخدمات بين الأفراد المقيمين بنفس الدولة على عكس التجارة الخارجية التي تقوم تبادلاتها خارج حدود الدولة فقيام كل من التجارة الداخلية والخارجية يكون نتيجة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي على قيام التبادل.

1– التجارة الداخلية: يعبر مفهوم التجارة الداخلية عن العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع بين التجار في السوق المحلي ضمن منطقة جغرافية محددة، وتقسم التجارة الداخلية إلى نوعين، هما كالآتي: [1]

. **تجارة الجملة:** تكون كمية البضائع المتاجر فيها في هذا النوع كبيرة، حيث يشتري تاجر الجملة كميات كبيرة من البضاعة من مصنعيها، ثم يبيعها لتجار التجزئة الذين بدورهم يبيعوها للمستهلكين، حيث يشكل تاجر الجملة حلقة الوصل بين المنتجين و تجار التجزئة.

. **تجارة التجزئة:** تكون كمية البضائع المتاجر فيها في هذا النوع من التجارة محدودة وبكميات أقل من بضائع تجارة الجملة، حيث يشتري تاجر التجزئة كميات تناسب حاجة السوق ويبيعها للمستهلكين، حيث يشكل تاجر التجزئة حلقة الوصل بين تجار الجملة والمستهلكين.[2]

---

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص الاقتصاد دولى والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، 2018 /2019، ص 20.

[2] حسين برباطي، نبيلة مسيليتي، إشكالية البطالة و آليات التشغيل في الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال"، الجزائر العدد الأول، 2018 ص.149.

2- التجارة الخارجية: يعتبر مفهوم التجارة الخارجية عن العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع بين بلدين مختلفين وتقسم التجارة الخارجية إلى ثلاثة أنواع، وهي كالآتي:

. **تجارة التصدير:** تشير هذه التجارة إلى النشاط الذي يتم بموجبه بيع البضاعة من داخل بلد ما إلى خارج حدودها.

. **تجارة الاستيراد:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم بموجبه شراء البضاعة من بلد خر وجلبها إلى البلد الموطن.

• **تجارة الترانزيت:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم من خلاله نقل البضاعة عن طريق تاجر وسيط من بلد المنشأ إلى بلد آخر، لتتم معالجتها ثم نقلها إلى البلد المستورد[1].

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ومن أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الإقتصادي، كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم، وأخير تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

أولا: النظريات الكلاسيكية

1- نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث) A.Smith

أهتم الإقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها والنتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في انتاجها، فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في انتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى

[1] عبد الرزاق بن زاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان 2016، ص 17.

إلا أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها وبهذا يصل الإقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين الدول التي تفصلها حدود[1].

ولقد قرر آدم سميث أن التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسييم الدولي للعمل، ولقد جاء آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بعدة انتقادات لهدم أراء تجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب وأن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الخارجية وبين أيضا أن الذهب ليس ثروة في حذ ذاته وإنما قيمة تتمثل في مقدار ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات وهي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب، وقد وضع آدم سميث أسس السياسة الإقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الإقتصادية ("دعه يعمل، دعه يمر") وبين المزايا التي تنشأ من التخصص وتقسيم العمل، ثم قام بتطبيقه على التجارة الخارجية[2].

وأساس دعوى آدم سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض مثال دولتين هما انجلترا والبرتغال، وإنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وإن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

[1] السيد أحمد عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص. 108.

[2] محمد دويدار، "الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص. 75.

جدول رقم 01-01 : نظرية آدم سميث

	القمـــــاش	القمـــــح
انجلتـــــرا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغـــال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: السيد أحمد عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص 109.

ويبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا اقل منه في البرتغال، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال، وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وارخصها.

الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رآي آدم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى ذلك ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدول المعنية.[1]

تدعو نظرية التكاليف المطلقة إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة وهدف السياسة الإقتصادية الواجب اتباعها على كل دولة، لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الحظر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

[1] محمد دويدار، المرجع السابق ، ص. 76.

وقد حاول آدم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق، فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

- تقييد الواردات من السلع التي يمكن انتاجها محليا،
- تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق.

ويفترض آدام سميث أن تقييد الدولة من الواردات من الدول الأجنبية، غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة.

ويوضح آدم سميث مدى الضرر البالغ الذي يصيب الإقتصاد القومي من جراء فرض ضريبة على الواردات، وذلك ببيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة، فتوزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح. المادي، فالعامل يذهب إلى الفرع الإنتاجي الذي يعطيه أعلى أجر، والرأسمالي يستثمر أمواله في الإنتاج الذي يعود عليه بأقصى ربح، وهكذا فكل عامل من عوامل الإنتاج يتجه إلى الفرع الإنتاجي الذي يحقق له أقصى ربح، وهذا يعني أنه في نقطة التوازن فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يكون قد تحقق لنفسه أقصى عائد ممكن، وفي نفس الوقت فإن هذا الوضع يحقق مصلحة المجتمع، فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق المصلحة الخاصة للأفراد وما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، فكأنه يوجد يد خفية تدفع الأفراد إلى تحقيق الصالح العام وهذا يعني حصول الدولة على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من موارد الثروة.[1]

بالنسبة للأثر الذي تتركه الضريبة الجمركية، هو في الواقع أثرا انكماشيا في كمية المستورد من السلعة التي يفرض عليها الضريبة الجمركية، وبالتالي يزداد الطلب على المنتج محليا منها ويرتفع اسعارها، وبحيث لا تتعرض للمنافسة فتقل جودتها، وسيؤدي زيادة الأرباح في إنتاج هذه السلعة إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى إلى الإتجاه إلى إنتاج هذه السلعة، وبالتالي فإن الأثر النهائي لفرض ضريبة جمركية على سلعة معينة أو

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "التجارة الدولية: النظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص. 90.

عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرض عليها ضريبة جمركية ويصبح التوزيع الجديد للموارد مختلف عن التوزيع الأمثل للموارد والذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج.

فرض ضريبة جمركية على سلعة معينة يتوقف على أثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين آدم سميث ذلك بأن الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج في الخارج يعني هذا انخفاض في الإنتاجية في تلك الصناعة، وإذن لو فرضت ضريبة جمركية لحمايتها فإن هذا لايبعث الحافز لدى المنتجين لتحقيق اقل تكلفة إنتاج، أو بعبارة أخرى لزيادة الإنتاجية، والنتيجة النهائية هي نقص الناتج الكلي القومي، بينما لو سمحت الدولة بالمنافسة الأجنبية للصناعات التي تنتج بتكلفة أعلى فإن هذا سيحثها على زيادة إنتاجيتها والإنتاج بتكلفة أقل وإلا فعلى المنتجين أن يتركوا الصناعة، وإذن ستتجه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، وستعود حرية التجارة بين الدول في شكل زيادة في الناتج الكلي وزيادة الرفاهية الإقتصادية[1].

2- نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ركاردو) D. Ricardo

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الإقتصاد السياسي والضرائب".

ولقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لأحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لايتوقف على مقارنة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. 92.

الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

وبنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الأسس الذي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لايوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وإن قيمة السلع تتناسب مع مابذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لأنتاجها ستون يوما وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر يوما لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.

ويوافق ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطى ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكادو في النفقات النسبية.[1]

ولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي :

جدول رقم 02-02: يوضح قانون النفقات النسبية

	وحدة المنسوجات	وحدة القمح
انجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "التجارة الدولية: النظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص96.

هذا البيان يبين نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كلا من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تتكلف 100 يوم عمل في انجلترا بينما تتكلف 90 يوم عمل في البرتغال، ووحدة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، ، المرجع السابق، ص. 93.

القمح تتكلف 120 يوم عمل في انجلترا و80 يوم عمل في البرتغال ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل في البرتغال عنها من انجلترا، ومن خلال هذا المثال قد نتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا والبرتغال وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة لإنخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين البرتغال وانجلترا.[1]

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين وبذلك تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة انتاجها في انجلترا أقل منها في السلعة الأخرى كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في إنجلترا هي يوم عمل، أي 0,66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0,66 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي يوم عمل أي 0,9 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0,9 من وحدة واحدة منها في انجلترا. وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح لتمتعها في انتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات،

[1] محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 79.

أما انجلترا فمن صالحها أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقمح.

3- نظرية القيم الدولية (جون ستوارت ميل) JOHN STUART MILL

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي، ولذلك فإن "جون ستوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية، وقد أورد جون ستوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه « مبادئ الإقتصاد السياسي »[1].

ويشرح "ميل" نظريته بإفتراض أن هناك دولتين انجلترا وألمانيا وإنهما تنتجان المنسوجات والكتان، وإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان وهو مايبينه الجدول التالي :

جدول رقم 02-03 : نظرية القيم الدوية (جون ستوارت ميل)

	المنسـوجـات	الكتـــان
انجلتـــرا	10 وحـدات	15 وحـدة
المـــانيـا	10 وحـدات	20 وحـدة

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "التجارة الدولية: النظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص 102.

ومن هذا الجدول نتبين أن المنسوجات في كلا من انجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي

[1] محمد السيد، "نظريات التجارة الدولية: تحليل نقدي"، دار الفكر العربي، مصر، 2002، ص. 110.

تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الكتان في انجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من المانيا، وتتخصص المانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من انجلترا.

4- نظرية الطلب المتبادل (مارشال -ادجورت) MARCHAL / EDGWORTH

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستوارت ميل" وتتلخص فكرة الطلب المتبادل في أنه عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لإلتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لإلتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام "الفريد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "ادجورث" باستكمال ما أبداه "مارشال"، وبناء على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة، وانصبت كل التحليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتينن، وتجاهلوا تكاليف النقل، وإن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة، وإن الإنتاج يخضع لقانون النفقات الثابثة، وإن قيمة المبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وذلك لتبسيطها، وفروضها غير الواقعية، فهي أو لا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين أيضا.

ففي الواقع لا يعبّر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي، والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، والنظرية أيضا تفترض سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث بالتالي في زيادة الإنتاج، نتيجة لخضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف، كما أن النظرية وإن أشارت لعدم قدرة عوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج.

وقد قام مجموعة من الإقتصاديين من أمثال Lonfield, Taussig, Edgworth, Senior بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فروضها المبسطة.

إذا قامت التجارة بين بلدين فلابد من أن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها هذه العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين[1].

1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكش اولين) Hecksher – Ohlin

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وإن التبادل الدولي يتم على اساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

وقد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

[1] عبد الفتاح المصري، "التجارة الدولية: النظرية والتطبيق"، دار المسيرة، الأردن، 2003، ص. 130.

وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الإختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الإختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في انتاجها وإن هذا الميزة ترجع لاختلاف اسعار عوامل الإنتاج المشتركة في انتاجها .

تقوم التجارة لإختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر العاملين عامل وفرة عوامل الإنتاج وعامل الحجم الكبير[1].

2- لغزليونتيف (LEONTIEF):

قام هذا الإقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الإختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في

[1] أحمد مختار، "الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات"، دار الشروق، مصر، 2004، ص. 145.

عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة راسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1].

ثالثا: النظريات الحديثة

1- نظرية رأس المال البشري (فيندلي ، كيرزكوفسكي) Findley / Kierkowsky

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير مالاحظة ليونتياف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الإعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من انتاجية العمل.

حسب تحليل أولي يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لأتلاف عاملين أساسيين:

-العمل ورأس المال:

والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين يعتمد عاملا يسمى راس المال التربوي الذي يمكن أدماجه في رأس المال بصفة عامة. وعليه البلد الذي يوجد فيه راس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

2- نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج) Keesing

يرى "كيسينج" أن العمالة ليست هي عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات.

فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط : * العلماء والمهندسون، * التقنيون والمصممون الصناعيون، *الإطارات الأخرى، * القيادات، * عاملو الآلات والكهرباء والمعاينون، * البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، * الموظفون بالمكاتب، * العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين.

[1] حسن علي، "نظريات التجارة الدولية: دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص. 160.

إن الولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى، مما يعاكس التناقض الظاهري الذي استحلاه ليونتياف.

وتشير الأعمال التي أجراها « كيسينج » إلى أن النموذج الذي وضعه « إكشيرأولين » قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالإستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

3- نظرية التكنولوجيا والتخصص:

يعتمد نموذج "أكشيرأولين" فرضية تقليدية مفادها أنه بإمكان جميع البلدان إنتاج نفس السلع ومعرفة كافة أنواع التكنولوجيا الممكنة ولازمة لصناعتها، ومن أجل تجاوز هذه الفرضية التي تعتبر التكنولوجيات من الأشياء المبتذئة والمنتشرة، ليمكن إدخال التطورات التكنولوجية والسلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر المحددة للمبادلات، وقد عالجت الطريقة "التكنولوجيا –الجديدة » هذا العنصر بصورة وافية.

4- نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات (بوسنير) Bosner

قام "بوسنير" بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس مالاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الإستفادة من إحتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تضاهيها مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها.

ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة، ميزة نسبية جديدة.

فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولودية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدرة[1].

[1] عبد الرحمن يس، "التجارة الدولية: الأسس والنظريات"، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص. 175.

5- نظرية التكنولوجية، دورة المنتوج والتجارة الدولية (فرنون) Vernon

يستند "فرنون" إلى فكرة الإحتكار التكنولوجي المرتبط بالإختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة، طوال دورتها، وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية.

ويمكن للسلعة أن تشهد هكذا أربع مراحل:

مرحلة البروز، مرحلة النمو، مرحلة النضج، ومرحلة التدني، نجد في المرحلة الأولى أن السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وانتاجها على نطاق واسع يتطلبان –بعد ذلك– كثافة قوية في راس المال (الإستثمار).

أما في مرحلة النضج والتدني الأخيرتين فنجد أن السلعة أصبحت مبتدرة وكثيفة من حيث قلة مهارة اليد العاملة وأدت بالتالي إلى الإهمال والمرحلة الأولى من الدورة لايتأتى عنها تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة واستهلاكها في البلد الاصل الذي أخترعت فيه. وخلال المرحلة الثانية من الدورة نشاهد بروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين، وفي المرحلتين لثالثة والرابعة من الدورة ينقفل تدفق المبادلات ويصبح البلد المخترع مستورد، والبلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها، وانقلاب الأحوال هذا يعود إلى الأسباب التالية :

* تخلي المؤسسة المخترعة – شيئا فشيئا – عن إنتاج السلعة لتتوجه نحو إنتاج سلع جديدة،

* بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وإشباع الطلب الفائض عن طريق إستيرادات، بنما يبرز إلى الوجود طلب جديد على جيل جديد من السلع.

وتصبح هكذا السلعة كثيفة من قلة مهارة اليد العاملة المنتجة لها وتصبح تكاليف إنتاجها ذات أهمية في سوق يمتد فيه التنافس وشيئا فشيئا نلاحظ انتقال صناعة هذه السلع إلى البلدان النامية التي تستجيب إلى خاصيات ومتطلبات التكاليف هذه.

وبإختصار فإن التحليلات التجريبية المعاصرة تسعى أكثر فأكثر إلى التأليف بين المحددات العاملية والتكنولوجية للتجارة الدولية[1].

6- نظرية المبادلات بين الفروع:

أصبحت النماذج التقليدية للمبادلات الدولية يشك في ملائمتها ويعترض عليها، لاسيما بالنظر للأهمية التي تكتسبها التجارة فيما بين الفروع، بين البلدان المصنعة، ويبدو بالفعل أن السلع التي تتبادلها هذه البلدان فيما بينها تاتي في الغالب من فروع مماثلة بدلا من قطاعات مختلفة تظهر فيها ظروف العرض (العوامل التكنولوجية)، أساسية في محددات المبادلات.

والمتعارف بالنسبة للمبادلات فيما بين الفروع إنها عبارة عن مقادير متشابهة (استيرادات و تصديرات) من سلع تنتمي إلى فرع واحد.

7- نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder

إن شروط الإنتاج حسب "ليندر" ليست مستقلة عن شروط الطلب لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها –أساسا – الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير.

وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الأقليمية.

8- نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات فيما بين الفروع (كروغمان) Krugman

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين :

أما الأولى فتتناول بالبحث تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات السلع المختلفة، وأما الثانية، فتحلل التنافس الإحتكاري (سوق يميزه كثرة البائعين والمشترين وتباين السلع أيضا) والتبادل الدولي لسلع متباينة.

[1] محمد عبد الله، "نظريات التجارة الدولية: من الكلاسيكية إلى الحديثة"، دار الفكر، سوريا، 2007، ص. 190.

تأتي التجارة فيما بين الفروع –حسب الطريقة الأولى– كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما. ففي الإقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد، بينما نجد في الإقتصاد المفتوح أن مؤسستين –تنتمي كل واحدة منها إلى أحد البلدين –تقومان بإنتاج نفس السلعة، وهذان السوقان المكتفيان ذاتيا يشكلان – عندما يفتح المجال للمبادلة – سوقا واحدة تسعى كل واحدة من المؤسستين حينئذ لكسب جزء منه في البلد الشريك.

ويتحول هكذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا من المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي.

ويتحقق التوازن عندما تضمن كل من المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك.

وتكوين التجارة –في هذه الظروف– متصالبة تماما وقائمة على التبادل بين الفروع[1].

الفرع الرابع: مؤشرات التوازن الخارجي

تتمثل مؤشرات التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

أولا: ميزان المدفوعات

أ– تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ب– حالات ميزان المدفوعات: يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب المدين في الحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع الجانب الدائن فيهما، أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي.

ويمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن

[1] سعيد أحمد، "الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات التجارة"، دار المناهج، الأردن، 2008، ص. 205.

أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية.[1]

ثانيا: سعر الصرف

أ- **تعريف سعر الصرف:** يمكن التفرقة بين مفهومين لسعر الصرف:

سعر الصرف الأجنبي: ويعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرة بوحدات من العملة الوطنية.

سعر الصرف الوطني: ويعرف بأنه سعر الوحدة من العملة الوطنية مقدرة بوحدات من العملة الأجنبية.

ب- وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف في الوظيفة القياسية، التطويرية والتوزيعية وهي كالآتي:

- **الوظيفة القياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى وعن طريقه نجد أن الاسعار المحلية (باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع) يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معين[2].
- **الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب النجا وآخرون، النقود والمصارف والتجارة الدولية دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2018، ص 333.

[2] كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق، الجزائر، العدد الثاني 2016 ، ص 246.

- **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفه التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي و لك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم[1].

المطلب الثالث: تأثير السياسات المالية على التجارة الدولية

تعتبر السياسات المالية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التجارة الدولية، حيث تلعب الضرائب، والإنفاق الحكومي، والعجز المالي والدين العام أدوارًا حاسمة في تحديد قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية. تؤثر هذه الأدوات بشكل مباشر وغير مباشر على تدفقات السلع والخدمات بين الدول، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم انعكاساتها المختلفة على الصادرات والواردات.

الفرع الأول: تأثير الضرائب على الصادرات والواردات

تؤثر الضرائب المفروضة على السلع والخدمات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، على حركة التجارة بين الدول. فالضرائب المرتفعة على الصادرات تؤدي إلى تقليل تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، بينما قد تؤدي الضرائب الجمركية على الواردات إلى تقليل الإقبال على المنتجات الأجنبية وتحفيز الإنتاج المحلي.

على سبيل المثال، فرض الضرائب الجمركية العالية على الواردات قد يحمي الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يؤثر على المستهلكين من جهة أخرى، تعمل بعض الدول على تقديم إعفاءات ضريبية للمصدرين من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، وهو ما تفعله العديد من الدول النامية لتحفيز صادراتها[2].

[1] كريمة بسدات، المرجع السابق، ص 247.

[2] خروف منير، "المالية والتجارة الدولية"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص 69.

الفرع الثاني: دور الإنفاق الحكومي في تحفيز التجارة الدولية

يلعب الإنفاق الحكومي دورًا هامًا في تحفيز التجارة الدولية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، دعم الشركات المصدرة، وتمويل الابتكار. فكلما زاد الإنفاق الحكومي على تحسين شبكات النقل والموانئ، ازدادت كفاءة عمليات التصدير والاستيراد، مما يسهم في زيادة تدفقات التجارة الدولية.

على سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الدول التي تستثمر في تطوير الموانئ والمطارات تسجل معدلات أعلى في حجم التجارة الخارجية، حيث تسهم هذه الاستثمارات في تقليل تكاليف النقل وتحسين الكفاءة اللوجستية Kكما أن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز المالية يمكن أن يعزز من قدرتها على الدخول للأسواق الدولية والمنافسة فيها[1].

الفرع الثالث: أثر العجز المالي والدين العام على التجارة الدولية

يمكن أن يكون للعجز المالي والدين العام تأثيرات سلبية على التجارة الدولية من خلال تأثيرهما على قيمة العملة الوطنية وأسعار الفائدة. فعندما يرتفع العجز المالي، تضطر الحكومات إلى زيادة الاقتراض، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وضعف العملة الوطنية، الأمر الذي قد يجعل الصادرات أكثر جاذبية من حيث السعر لكنه يزيد من تكلفة استيراد المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج.

علاوة على ذلك، ارتفاع الدين العام قد يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، مما يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويحد من القدرة على تمويل المشاريع التجارية كما أن خدمة الدين المرتفعة تستهلك جزءًا كبيرًا من الميزانية الحكومية، مما يقلل من الإنفاق على القطاعات الداعمة للتجارة مثل البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا[2].

[1] مأمون عبد الحفيظ محمود تسن، "دور السياسات المالية والاستثمارية في التنمية الاقتصادية وسوق العمل والقطاعات العامة"، مجلة البحوث القانونية، مصر، 2023، ص 93.

[2] عبد القادر عبيدلي، "تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية: الفترة 2005-2015"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 71.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة جزءًا جوهريًا في أي عمل بحثي، إذ تُمكّن الباحث من الإحاطة بمختلف الأطر النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع قيد الدراسة، كما تساعد على تحديد الفجوات المعرفية والاتجاهات البحثية التي يمكن الاستناد إليها أو تجاوزها. وفي هذا السياق، تكتسي مراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياسة المالية والتجارة الدولية أهمية خاصة، نظرًا لتداخل هذين المجالين وتأثير كل منهما في الآخر، فقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين أدوات السياسة المالية، كالإنفاق العام والضرائب، وبين حركة المبادلات التجارية، خاصة في ظل العولمة وتحرير الأسواق. كما سلطت بحوث أخرى الضوء على أثر العجز المالي والسياسات الضريبية على الميزان التجاري، ومدى قدرة السياسات المالية على دعم القدرة التنافسية وتنشيط الصادرات. ومن خلال هذا العرض، سيتم إبراز أبرز الاتجاهات النظرية والتطبيقية التي شكّلت خلفية معرفية غنية حول الموضوع.

المطلب الأول: بعض الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية

1- دراسة سعيد بن عبد الله ، بعنوان: "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

الهدف: دراسة تأثير السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المنهج المتبع: المنهج التحليلي المقارن باستخدام الأساليب الإحصائية.

عينة الدراسة: البيانات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال العقدين الماضيين.

أداة الدراسة: تحليل البيانات المالية والاقتصادية باستخدام برامج إحصائية.

النتائج: أكدت الدراسة على أن السياسة المالية الجزائرية قد أثرت بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، إلا أن التحديات المرتبطة بالفساد وعدم تنويع الاقتصاد تعيق فعالية هذه السياسات.

2. نوال خليل ، بعنوان: "السياسة المالية الجزائرية وأثرها على قطاع التعليم العالي"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 1، 2019.

الهدف: دراسة أثر السياسة المالية على تمويل التعليم العالي في الجزائر.

المنهج المتبع: المنهج الوصفي التحليلي.

عينة الدراسة: بيانات الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم العالي.

أداة الدراسة: تحليل محتوى الميزانية الوطنية وتقارير الوزارة المعنية.

النتائج: تبين أن التمويل الحكومي للتعليم العالي لا يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للقطاع، مما يؤثر على جودة التعليم ويحد من إمكانيات التطوير المؤسسي.

3. محمد الحسين ذكرى، بعنوان: "تحليل فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2021.

الهدف: تقييم فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر.

المنهج المتبع: المنهج الكمي باستخدام النماذج الاقتصادية.

عينة الدراسة: البيانات الاقتصادية والمالية من مصادر حكومية دولية.

أداة الدراسة: نماذج تحليل الانحدار والنماذج الاقتصادية القياسية.

النتائج: أظهرت الدراسة أن السياسة المالية الحالية في الجزائر لم تكن كافية للحد من التضخم بشكل كبير بسبب عدم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المطلب الثاني: بعض الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية

1. سامي بن مسعود، بعنوان: "دور التجارة الدولية في تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2020.

الهدف: دراسة دور التجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي للجزائر وتحليل تأثيراتها الاقتصادية.

المنهج المتبع: المنهج التحليلي الكمي باستخدام النماذج الاقتصادية.

عينة الدراسة: بيانات التجارة الخارجية الجزائرية خلال العقدين الماضيين.

أداة الدراسة: التحليل الإحصائي باستخدام برامج اقتصادية متقدمة مثل Eviews و SPSS.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تساهم بشكل محدود في تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري بسبب عدة تحديات، منها الاعتماد على صادرات النفط والغاز، مما يحد من تنوع الاقتصاد.

2- دراسة خديجة طاهر، بعنوان: "تأثير التجارة الدولية على السياسة التجارية الجزائرية: دراسة حالة اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2019.

الهدف: تحليل تأثير اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على السياسة التجارية الجزائرية.

الجزائرية وتنويعها، لكن هذا يعتمد على تنمية الصناعات المحلية.

المنهج المتبع: المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة.

عينة الدراسة: بيانات تجارية قبل وبعد توقيع الاتفاقية.

أداة الدراسة: تحليل البيانات التجارية وتحليل تأثير الاتفاقية باستخدام أدوات إحصائية.

النتائج: أثبتت الدراسة أن الاتفاقية قد حسنت بعض جوانب التجارة الجزائرية، لكن هناك تحديات في توسيع التبادل التجاري بسبب ضعف البنية التحتية والصناعات المحلية.

3. دراسة رشيد عياد ، بعنوان: "دور التجارة الدولية في تطوير قطاع الخدمات في الجزائر" أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2021.

الهدف: دراسة دور التجارة الدولية في تنمية قطاع الخدمات في الجزائر وكيفية تعزيزه في السوق العالمية.

مجالات السياحة، التعليم، والتكنولوجيا.

المنهج المتبع: المنهج الاستكشافي باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والتحليل القطاعي.

عينة الدراسة: بيانات حول صادرات وواردات الخدمات في الجزائر، مع التركيز على قطاع السياحة والتعليم.

أداة الدراسة: تحليل البيانات الحكومية وتقارير المنظمات الدولية حول التجارة في الخدمات.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن التجارة الدولية لديها قدرة على تعزيز قطاع الخدمات في الجزائر، لكن هناك حاجة ماسة للاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لتلبية احتياجات السوق العالمية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

رقم الدراسة	عنوان الدراسة	الهدف	المنهج المتبع	عينة الدراسة	أداة الدراسة	النتائج	ما يميز الدراسة عن الدراسة الحالية
1	دور السياسة " تحقيق المالية في التنمية الاقتصادية في ، سعيد "الجزائر بن عبد الله، 2020	دراسة تأثير السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية	المنهج التحليلي المقارن باستخدام الأساليب الإحصائية	البيانات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال العقدين الماضيين	تحليل البيانات المالية والاقتصادية باستخدام برامج إحصائية	أكدت الدراسة أن السياسة المالية الجزائرية أثرت بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، لكن الفساد وعدم تنويع الاقتصاد يعوقان فعالية هذه السياسات	تركز على السياسة المالية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي بينما تركز الدراسة الحالية على تأثير السياسة المالية على التجارة الدولية
2	السياسة المالية" الجزائرية وأثرها على قطاع التعليم ، نوال "العالي خليل، 2019	دراسة أثر السياسة المالية على تمويل التعليم العالي في الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي	بيانات الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم العالي	تحليل محتوى الميزانية الوطنية وتقارير الوزارة المعنية	تبين أن التمويل الحكومي لا يتناسب مع احتياجات التعليم العالي، مما يؤثر على جودة التعليم ويحد من التطوير المؤسسي	تركز على التعليم العالي والتمويل الحكومي، بينما تركز الدراسة الحالية على التجارة الدولية وتأثيراتها

3	تحليل فعالية " المالية السياسة في الحد من التضخم في ، محمد "الجزائر الحسين ذكرى، 2021	تقييم فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر	المنهج الكمي باستخدام النماذج الاقتصادية	البيانات الاقتصادية والمالية من مصادر حكومية دولية	نماذج تحليل الانحدار والنماذج الاقتصادية القياسية	أظهرت الدراسة أن السياسة المالية لم تكن كافية للحد من التضخم بسبب غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية	تركز على التضخم وتقييم السياسة المالية بشكل ضيق، بينما تركز الدراسة الحالية على تأثير السياسة المالية على التجارة الدولية
4	دور التجارة " تعزيز الدولية في نمو الاقتصاد ، "الجزائري سامي بن مسعود، 2020	دراسة دور التجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي للجزائر	المنهج التحليلي الكمي باستخدام النماذج الاقتصادية	بيانات التجارة الخارجية الجزائرية خلال العقدين الماضيين	التحليل الإحصائي باستخدام برامج اقتصادية متقدمة مثل Eviews و SPSS	التجارة الدولية تساهم بشكل محدود في تعزيز نمو الاقتصاد بسبب الاعتماد على النفط والغاز	تركز على التجارة الدولية ودورها في الاقتصاد الجزائري، بينما تركز الدراسة الحالية على العلاقة بين السياسة المالية والتجارة الدولية
5	تأثير التجارة " على الدولية السياسة التجارية ، "الجزائرية خديجة طاهر، 2019	تحليل تأثير اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على السياسة التجارية الجزائرية	المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة	بيانات تجارية قبل وبعد توقيع الاتفاقية	تحليل البيانات التجارية وتحليل تأثير الاتفاقية باستخدام أدوات إحصائية	أثبتت الدراسة أن الاتفاقية حسنت بعض جوانب التجارة الجزائرية، لكن هناك تحديات في توسيع التبادل التجاري بسبب ضعف البنية التحتية	تركز على تأثير اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بينما تركز الدراسة الحالية على السياسة المالية بشكل أوسع
6	دور التجارة " تطوير الدولية في قطاع الخدمات ، "في الجزائر رشيد عياد، 2021	دراسة دور التجارة الدولية في تنمية قطاع الخدمات في الجزائر	المنهج الاستكشافي باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقطاعي	بيانات حول صادرات وواردات الخدمات في الجزائر، مع التركيز على قطاع السياحة والتعليم	تحليل البيانات الحكومية وتقارير المنظمات الدولية حول التجارة في الخدمات	توصلت الدراسة إلى أن التجارة الدولية يمكن أن تعزز قطاع الخدمات، لكن هناك حاجة للاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لتلبية احتياجات السوق العالمية	تركز على قطاع الخدمات والعلاقة مع التجارة الدولية، بينما تركز الدراسة الحالية على التأثيرات المالية والسياسات الاقتصادية على التجارة

الفصل الثاني

تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تعد السياسة المالية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. وتبرز أهميتها من خلال دورها الفعّال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، سواء على مستوى العجز أو الفائض في الميزانية، أو على مستوى تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز العدالة التوزيعية. وتتمثل السياسة المالية أساسًا في استخدام الإيرادات العامة، لاسيما الضرائب، والنفقات العامة كوسيلة لتوجيه الاقتصاد نحو المسار المرغوب فيه.

وفي هذا الإطار شهدت السياسة المالية في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم سلسلة من التغيرات والتحولات العميقة، التي كانت استجابة لتغيرات داخلية وخارجية، سواء من حيث تطور أسعار المحروقات، أو التوجهات الاقتصادية العالمية، أو متطلبات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها الدولة الجزائرية. وقد انعكست هذه التحولات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل معدلات النمو، البطالة، التضخم، والاستثمار العمومي والخاص، كما أثّرت على التوازنات الاجتماعية والسياسية في البلاد.

وانطلاقًا من أهمية هذه الأداة في رسم معالم الاقتصاد الوطني، فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وذلك للوقوف على مدى نجاعتها في الاستجابة للتحديات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرجوة، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر (2000-2020).

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية في التجارة الدولية في الجزائر (2000-2020).

المبحث الأول: تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر (2000-2020)

لقد شهدت الجزائر خلال العقدين الممتدين من سنة 2000 إلى 2020 تحولات اقتصادية ومالية هامة، تزامنت مع تغيرات داخلية وإقليمية ودولية أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على توجهات سياستها المالية. فقد اعتمدت الدولة، في ظل وفرة الإيرادات النفطية خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، على سياسة مالية توسعية ركزت على تمويل المشاريع الكبرى والبرامج الاجتماعية، مستفيدة من صندوق ضبط الإيرادات كآلية لضمان التوازنات المالية، إلا أن التراجع الحاد في أسعار النفط بعد سنة 2014 كشف عن هشاشة البنية المالية للدولة ومدى ارتباطها بعائدات المحروقات، مما دفع بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في توجهاتها المالية، من خلال تبني إجراءات تقشفية في بعض الفترات، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي في فترات أخرى.

وانطلاقاً من أهمية السياسة المالية كأداة رئيسية في إدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار والنمو، يهدف هذا التقييم إلى تحليل أداء هذه السياسة خلال الفترة المذكورة، بالتركيز على مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة، واستعراض التحديات التي واجهتها والآثار التي ترتبت عنها، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الإنفاق العمومي، الإيرادات الجبائية والنفطية، وعجز الميزانية، بالإضافة إلى دور الإصلاحات المالية والجبائية المنفذة في هذا الإطار.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

شهدت النفقات العامة في الجزائر ابتداء من سنة 2000 ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت من 1255.55 مليار دج خلال هذه السنة لتصل إلى 3108.5 مليار دج سنة 2007، وهذا يرجع بشكل أساسي لارتفاع سعر النفط الذي بلغ حينذاك 28,5 دولار وبنسبة 59% مما دفع بها لإتباع سياسة التوسع في الإنفاق والتي تمثلت أساسا في كل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المخطط الثلاثي الأول 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو

المخطط الخماسي الأول 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

ويمكن التفصيل أكثر في هذا التطور حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	النسبة (%)	نفقات التجهيز	النسبة (%)
2000	1255.55	965.32	76.88	290.23	23.11
2001	1455.1	936.6	64.36	357.4	24.56
2002	1550.6	1097.7	70.79	452.9	29.20
2003	1639.3	122.8	68.49	516.5	31.5
2004	1808.9	1250.9	66.22	638.0	33.77
2005	2052	1245.1	60.67	806.9	39.32
2006	2453	1437.9	58.61	1015.1	41.38
2007	3108.6	1674	53.85	1434.6	46.15
2008	4191.1	2217.8	52.29	1973.3	47.08
2009	4234.6	2313.7	54.46	1920.9	45.53
2010	4466.9	2659.0	59	1807.9	40.48
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7169.9	4935.9	68.80	2234.0	31.16
2013	6024.1	4131.5	68.60	1892.6	31.42
2014	6995.7	4494.3	64.25	2501.4	35.76

2015	7656.3	4617.0	60.29	3039.3	39.7
2016	8652.6	4585.6	62.85	2711.9	37.17
2017	**7389.3**	**4757.8**	**64.38**	**2631.5**	**35.62**
2018	6854.96	4584.46	66.90	2270.56	**33.13**
2019	7556.13	4954.47	65.55	2601.66	**34.44**
2020	6513.31	4893.43	75.12	1616.88	**24.87**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- **فتيحة كون عبد القادر خليل تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر و دورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001 2018). "مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية"، الجزائر، العدد الثالث، 2019، ص 495.**

وقد استمرت الزيادة من 2007 إلى غاية 2012 لتصل إلى 7169.9 مليار دج و بحلول عام 2013 انخفضت النفقات العامة إلى 6024.1 مليار دج بسبب تهاوي أسعار المحروقات، لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية نتيجة اتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة بتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات لتستقر عند 7556.13 مليار دج سنة 2019، ولقد تم تسجيل انخفاضها سنة 2020 لتصل إلى 6513.31 مليار دج ويعود هذا الانخفاض لتفشي جائحة كورونا واتباع الدولة لسياسة التقشف وترشيد النفقات وقامت بخفض الإنفاق العام بنسبة 30% من أجل التصدي لتداعيات هذه الجائحة.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2020)

تعتبر نفقات التسيير في هذه المرحلة السبب الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فمن خلال معطيات الجدول السابق تبين لنا بأنها في ارتفاع مستمر انطلاقا من سنة 2000 حيث كانت قيمتها 965.32 مليار دج، لتصل إلى 1437.9 مليار دج سنة 2006 وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التحويلات الجارية إلى 739.1 مليار دج حيث أنها تستحوذ على النسبة الأكبر في نفقات التسيير واستمرت الزيادة إلى غاية 2008 لتبلغ 2217.8 مليار دج أي ما

نسبته 52.29 % من إجمالي النفقات العامة، وتلك الزيادات سببها قيام الدولة برفع كلا من منح المجاهدين والتحويلات، ومراجعة الأجور (زيادة أجور موظفي القطاع العمومي)، كما عملت الحكومة أيضا على فتح مناصب شغل من خلال إدراج عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني، وكذلك ترتبط زيادة نفقات التسيير بتزايد مهام الدولة المرتبطة بالصحة والتعليم والدفاع .

أما في سنة 2009 فقد سجلت زيادة ضئيلة مقدرة ب 2.17% مقارنة بسنة 2008، وعليه استمرت الزيادة في نفقات التسيير لتصل إلى 4935.9 مليار دج سنة 2012 إلى أن انخفضت سنة 2013 لتسجل 4131.5 مليار دج وهذه بسبب التراجع في التحويلات الجارية والتي انخفضت بمبلغ 447.2 مليار دج.

وابتداء من سنة 2014 استرجعت نفقات التسيير المنحنى التصاعدي، حيث سجلت خلال هذه السنة مبلغ 4494.3 مليار دج إلى غاية 2019 مسجلة ما يقارب 4954.47 مليار دج أي ما نسبته 65.55%، ويمكن القول بأن هذا راجع إلى زيادة نفقات المستخدمين.

وفي سنة 2020 وتزامنا مع انتشار فيروس كورونا تم تسجيل انخفاض طفيف في نفقات التسيير لتصل إلى 4893.43 مليار دج و هذا نتيجة اتباع سياسة التقشف و ترشيد النفقات كما ذكرنا سابقا، حيث عملت الدولة على عقلنة هذه النفقات حيث خفضت من اعتمادات التسيير الخاصة ببعض الوزارات بسبب انخفاض نشاطاتها نتيجة فرض الدولة للحجر الصحي، وبذلك فإن التأثر بفيروس كوفيد 19 دفع الدولة لزيادة الإنفاق في قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فخصصت الجزائر مبلغ 12 مليار دج لتوفير اللقاح إضافة إلى احتياجات أخرى كالمعقمات والكمامات وغيرها لمواجهة هذه الجائحة.

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020)

نفقات التجهيز هي الأخرى شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة ابتداء من 290.23 مليار دج أي ما نسبته 23.11% من إجمالي النفقات العامة سنة 2000 لتبلغ

638.0 مليار دج و بنسبة تقدر ب 33.77% سنة 2004، و ترجع هذه الزيادة خلال هذه الفترة إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و كذلك اهتمام الدولة بالاستثمارات، فقد كانت نفقات التجهيز أنذاك مخصصة لتطوير شبكة السكك الحديدية والمطارات وكذا تهيئة البنى التحتية.

ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 5.55% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت 806.9 مليار دج وارتبطت هذه الزيادة بانطلاق أضخم برنامج تنموي (البرنامج التكميلي لدعم النمو) والذي كان يعمل على تحسين النتائج التي حققها البرنامج السابق، حيث ضخت الحكومة مبالغ كبيرة و تم رفع نفقات التجهيز لتصل إلى 1920.9 مليار دج سنة 2009 ثم إلى 2234.0 مليار دج سنة 2012 وبنسبة 931.16. وقد سجلت نفقات التجهيز انخفاضا سنة 2013 حيث بلغت 1892.6 مليار دج، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2014 لتصل إلى 2501.4 مليار دج وهذا الارتفاع انعكاس لتطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان يعمل على استدراك التأخر في أهداف كل من برنامج دعم الانعاش والنمو.

ولقد تم تسجيل ارتفاع هذه النفقات سنة 2015 لتصل إلى 3039.3 مليار دج و بنسبة 39.7% ليعود الانخفاض من جديد في السنة الموالية لتبلغ 2711.9 مليار دج ليستمر الانخفاض من سنة 2016 إلى غاية 2019 لتسجل مبلغ 2601.66 مليار دج، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى تجميد بعض المشاريع من طرف الدولة وكذلك الانخفاض الذي شهده قطاع السكن والطاقة والفلاحة....

وفي سنة 2020 تم تسجيل انخفاض كبير في نفقات التجهيز إذ بلغت 1616.88 مليار دج أي بنسبة 24.87%، وكما أشرنا سابقا إلى أسباب هذا الانخفاض والمتمثلة في اتباع سياسة التقشف نتيجة لجائحة كورونا وفرض الدولة للحجر الصحي، حيث تم تسريح العمال مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة على حساب قطاعات أخرى كقطاع الصحة وذلك لمواجهة هذه الجائحة ولتوضيح ما تم عرضه أكثر سوف نستعين بالشكل التالي:

+الشكل رقم (02-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

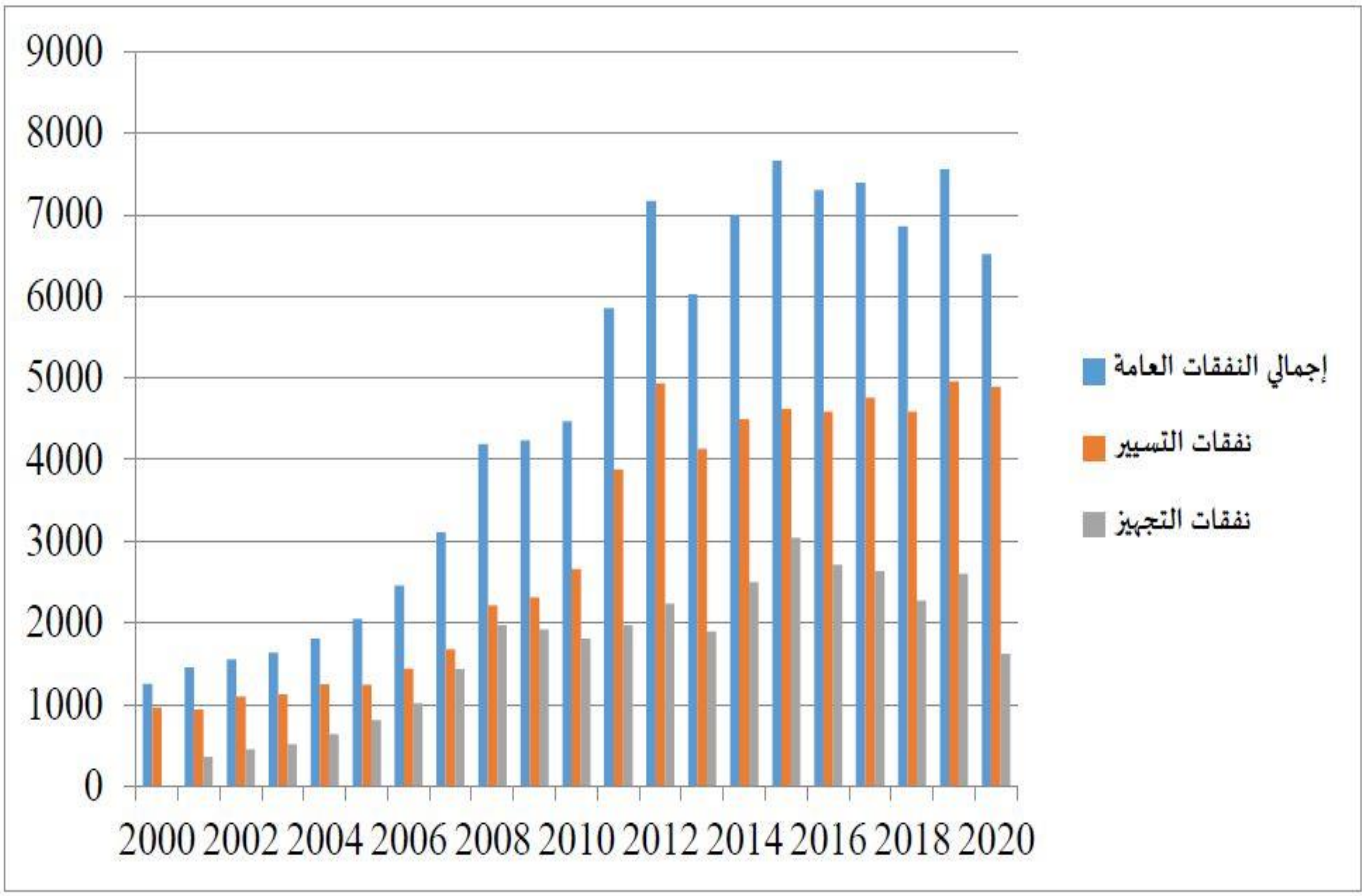

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-01)

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

عند تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) نلاحظ أنها في تزايد من سنة لأخرى، حيث بلغت سنة 2000 ما يقارب 1578.1 مليار دج لترتفع بعدها إلى 3688.5 مليار دج سنة 2007 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث تعتبر إيرادات المحروقات من أهم إيرادات الدولة بنسبة تفوق 90% من مجموع الإيرادات العامة، و عليه فإن الجباية البترولية تتغير ارتفاعا و انخفاضا نتيجة تأثرها بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ انتقلت من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1007.9 مليار دج سنة 2002 ثم عاد الارتفاع مجددا سنة 2007 لتصل إلى 2796.8 مليار دج.

والجدول التالي يوضح أكثر تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (02-02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات		إيرادات المحروقات (جباية بترولية)
		جباية عادية	إيرادات غير جبائية	
2000	1578.1	349.5	15.4	1213.2
2001	1505.5	395.2	90.3	1001.4
2002	1603.2	482.9	112.2	1007.9
2003	1974.4	524.9	99.4	1350.0
2004	2229.7	580.4	72.1	1570.7
2005	**30581.7**	**642.2**	**81.2**	**2352.7**
2006	3639.5	720.8	119.7	**2799.0**
2007	3685.5	767.3	16.5	**2796.8**
2008	5190.5	965.2	136.6	**4088.6**
2009	3676.0	1146.6	16.7	**2412.7**
2010	4392.9	1298.0	159.8	**2905.0**
2011	5790.1	1527.1	283.3	**3979.7**
2012	6411.3	1984.3	242.9	**4154.0**
2013	5957.5	2031.0	248.4	**3675.1**
2014	5738.4	2091.4	258.5	**3388.4**
2015	5103.1	2354.7	374.9	**2373.5**
2016	5110.1	2452.2	846.8	**1781.1**

2017	6047.9	2630.0	1240.9	**2177.0**
2018	6826.9	2711.5	1228.0	**2587.1**
2019	6601.6	2843.5	1059.6	**2665.5**
2020	5640.9	2625.2	1094.2	**1921.6**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie: rapport 2024, évolution économique et monétaire en .Algérie, p:168

أما سنة 2008 بلغت الإيرادات العامة 5190.5 مليار دج لتنخفض بعدها إلى 3676.0 مليار دج سنة 2009 وصاحبها انخفاض في إيرادات المحروقات من 4088.6 مليار دج لسنة 2008 إلى 2412.7 مليار دج سنة 2009 مع تسجيل ارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، وهذا الانخفاض يعود بشكل أساسي للأزمة المالية العالمية التي من آثارها الانخفاض الرهيب في أسعار النفط. وقد تحسنت الأوضاع من جديد بداية من سنة 2010 لترتفع إلى 4392.9 خلال هذه السنة ثم إلى 6411.3 مليار دج سنة 2012 و هذا بسبب تحسن أسعار المحروقات و زيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية و بعد الارتفاع الذي تم تسجيله سنة 2012 ، عاد الانخفاض من جديد سنة 2013 لتصل إلى 5957.5 مليار دج رغم أن الإيرادات العادية ارتفعت إلى 2031.0 مليار دج خلال هذه السنة إلا أن هذه الزيادة لم تغطي الانخفاض في إيرادات المحروقات التي بلغت 3678.1 مليار دج.

واستمر الانخفاض خلال الفترة من (2014) إلى (2016 من 5738.4 مليار دج سنة 2014 إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016 وتبعها انخفاض الجباية البترولية من 3388.4 مليار دج لسنة 2014 إلى 1781.1 مليار دج في سنة 2016 و هذا راجع للانهيار الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة، ورغم هذا فقد سجلت الجباية العادية ارتفاعا لتنتقل من 2091.1 مليار دج سنة 2014 إلى 2354.7 مليار دج سنة 2015 ثم 2482.2 مليار دج سنة 2016 ويمكن حصر أسباب هذه الزيادة في ارتفاع الحقوق

الجمركية وكذا الضرائب على السلع و الخدمات عاد الارتفاع من جديد سنة 2017 ليسجل 6047.9 مليار دج ثم 6826.9 مليار دج سنة 2018 نظرا للتحسن في أسعار النفط. و يوضح الجدول أيضا انخفاض في الإيرادات العامة سنة 2019 حيث سجلت 6601.9 مليار دج رغم ارتفاع الجباية العادية إلى 2843.5 مليار دج خلال هذه السنة، ليستمر الانخفاض سنة 2020 إلى 5640.9 مليار دج و تبعه انخفاض الجباية البترولية إلى 1921.6 مليار دج مقابل 2668.5 مليار دج سنة 2019 بسبب تأثرها بانخفاض أسعار المحروقات على إثر الجائحة التي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة فرض الحجر الصحي. أما بالنسبة للجباية العادية فسجلت تطورا ملحوظا نتيجة ارتفاع الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها، أما الحقوق الجمركية فقد عرفت تراجعا نتيجة إجراءات الغلق المفروضة بسبب انتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم (02-02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

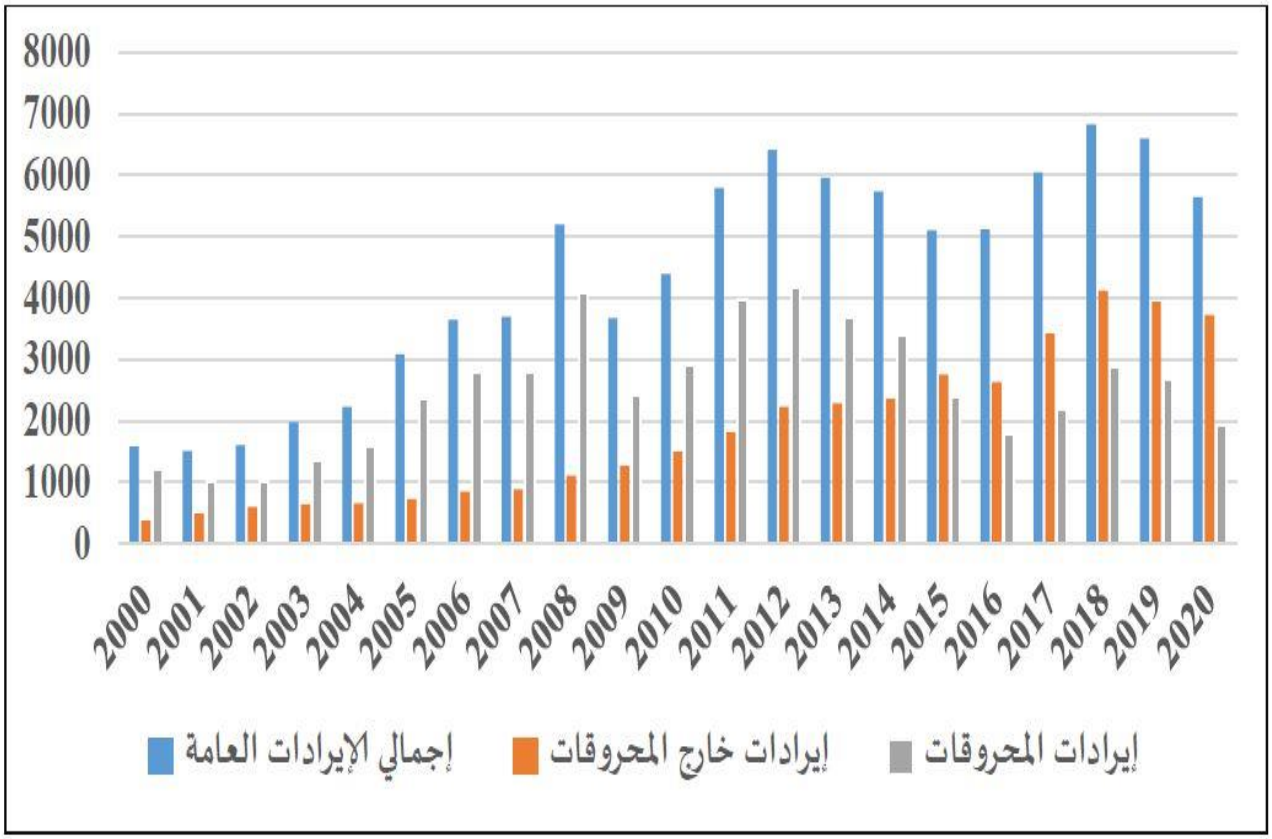

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-02)

من خلال استقراء الشكل أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- سيطرة إيرادات المحروقات على إجمالي الإيرادات العامة بنسبة كبيرة.
- مساهمة كل من الإيرادات غير الجبائية والجباية العادية بنسب ضئيلة في إجمالي الإيرادات العامة وهذا راجع لعدة أسباب منها كثرة الإعفاءات الضريبية.

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

بالنظر لتطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، نجد أنها سجلت فائضا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغت 322.55 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط خلال تلك الفترة مما أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات والتي تساهم بدورها في زيادة الإيرادات العامة لتصل إلى 1578.1 مليار دج، وقد تم تسجيل انخفاض في رصيد الموازنة سنة 2001 و 2002 ليسجل 50.4 مليار دج و52.6 مليار دج على التوالي نتيجة انخفاض الجباية البترولية، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2003 ب 335.1 مليار دج بسبب تحسن أوضاع المالية العامة. و الجدول التالي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2020

الجدول رقم (02-03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1578.1	1255.55	+322.55
2001	1505.5	1455.1	+50.4
2002	1603.2	1550.6	+32.6
2003	1974.4	1639.3	+335.1
2004	2229.7	1808.9	+420.8
2005	30591.7	2052	+1029.7
2006	3639.5	2453	+1186.8
2007	3685.5	3108.5	+580
2008	5190.5	4191.1	+9994

2009	3676.0	4234.6	-558.6
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6411.3	7169.9	-758.6
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5738.4	6995.7	-12573
2015	5103.1	7656.3	-25532
2016	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	6047.9	7389.3	-1341.4
2018	6526.9	6854.96	-28.06
2019	6601.6	7556.13	-954.53
2020	5640.9	6513.31	-872.41

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) و (02).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا استمرار التحسن في فائض رصيد الموازنة من 420.8 مليار دج سنة 2004 إلى 1186.8 مليار دج سنة 2006 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لتنخفض مجددا سنة 2007 مسجلة 580 مليار دج نتيجة ارتفاع النفقات العامة إلى 3108.5 مليار دج مقابل 2453 مليار دج سنة 2006، بعدها ارتفع الفائض في السنة الموالية إلى 999.4 مليار دج مما ساهم في زيادة رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

أما بداية من سنة 2009 تغيرت حالة الموازنة العامة من الفائض إلى العجز حيث بلغ 999.4 مليار دج خلال هذه السنة بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي قابلتها زيادة معتبرة في إجمالي الإنفاق العام، ثم انخفض العجز سنة 2010 و 2011 ليسجل 74 مليار دج و63.5 مليار دج، ويرجع هذا بشكل أساسي للتوسع الكبير في النفقات العمومية وفي سنة 2012 وتزامنا مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بلغ العجز 758.6 مليار دج وتتمثل أسباب هذه الزيادة في رفع الدولة لنفقاتها خاصة في الأجور، ولقد شهد العجز في الموازنة العامة زيادة كبيرة ابتداء من سنة 2014 حيث بات

يشكل تهديدا للاقتصاد الجزائري بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط بداية من منتصف هذه السنة، ففي سنة 2015 تم تسجيل أعلى نسبة عجز و تقدر ب 2553.2 مليار دج تليها سنة 2016 بنسبة قدرت ب 2187.4 مليار دج ، و يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى الزيادة في إجمالي النفقات حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 ب 7656.3 مليار دج ، و في سنة 2017 انخفض عجز الموازنة العامة ب 1341.4 مليار دج، لتسجل بعدها انخفاض حاد بلغ 28.06 مليار دج سنة 2018 وهذا نتيجة تحسن قيمة الإيرادات مقابل النفقات.

ارتفع العجز مرة أخرى خلال سنتي 2019 و 2020 ليبلغ 954.53 مليار دج و 872.41 مليار دج تباعا، حيث أدى انتشار فيروس كورونا إلى ركود شديد بسبب انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض مجموع الإيرادات العامة والتي قابلها أيضا انخفاض في النفقات العامة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة حيث خفضت من نفقات بعض الوزارات التي تراجع نشاطها بسبب فرض إجراءات الحجر الصحي.

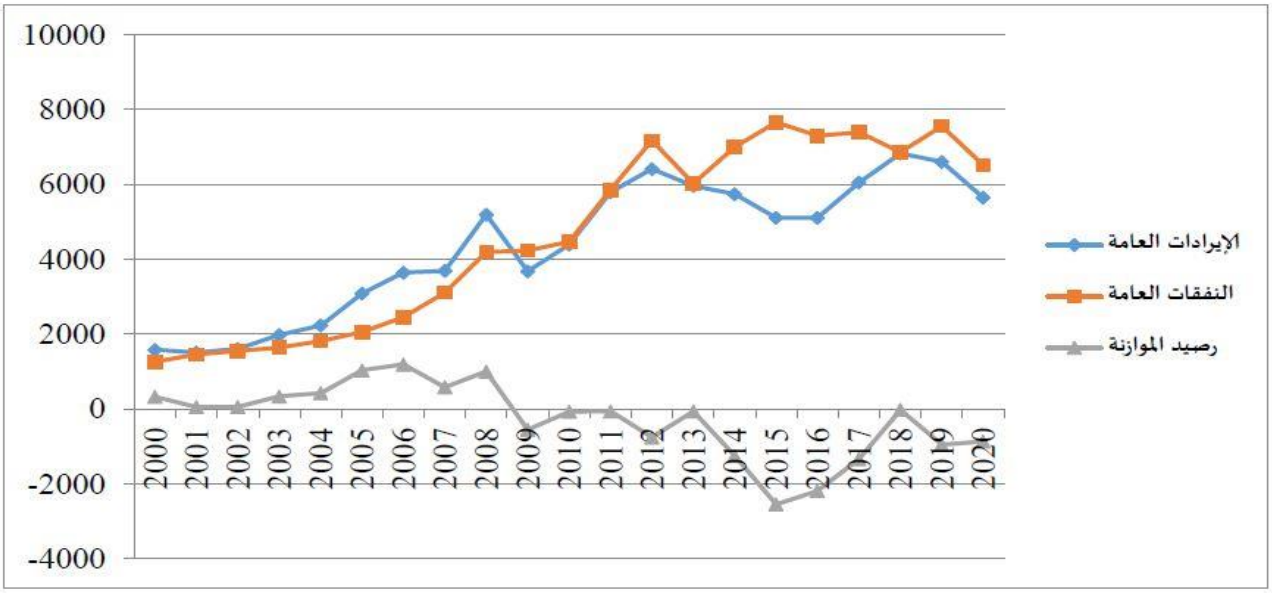

الشكل رقم (02-03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03).

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية في التجارة الدولية في الجزائر (2000-2020)

تعد السياسة المالية من أبرز أدوات التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث تُستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها تحفيز النمو، ضبط معدلات التضخم، وتحقيق التوازن الخارجي. وتزداد أهمية هذه السياسة في الدول النامية التي تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز موقعها ضمن التجارة الدولية، ومن بينها الجزائر.

ولقد شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات اقتصادية كبيرة، كان من أبرزها الاعتماد الواسع على الإنفاق العام الممول من الإيرادات النفطية، إلى جانب محاولات لتنويع الاقتصاد وتخفيف التبعية للمحروقات. وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر على التجارة الدولية للبلاد، سواء من حيث حجم المبادلات التجارية أو تنوع الشركاء والمنتجات، وسنحاول دراسة أثر السياسة المالية المعتمدة في الجزائر على تجارتها الدولية خلال الفترة 2000-2020.

المطلب الأول: أثر مؤشرات التجارة الخارجية في التجارة الدولية في الجزائر (2000-+

يندرج ضمن هذا الإطار تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية (كالإنفاق العمومي، الضرائب، والعجز المالي) والتغيرات التي عرفتها مؤشرات التجارة الخارجية، بما في ذلك حجم الصادرات والواردات، وموازين المدفوعات، واتفاقيات التبادل التجاري.

الفرع الأول: رصيد ميزان المدفوعات

من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان توازنها الاقتصادي الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات بشقيه المحاسبي والاقتصادي، إذ أن ميزان المدفوعات عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، يعتبر الميزان التجاري أهم عنصر في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الأخير تتحسن وضعيته عند توفر فوائض في الميزان

التجاري ومنه الحساب الجاري وعكس هذه العملية يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

ويمكن توضيح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (03-04): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الرصيد الإجمالي
2000	22031	9173	12858	7.75
2001	19132	9940	9192	6.19
2002	18825	12009	6816	3.66
2003	24612	13534	1078	7.47
2004	32083	18308	13775	9.25
2005	46495	20357	26138	16.94
2006	54792	21456	33336	17.73
2007	60916	27631	33285	29.55
2008	79146	39479	39667	37.04
2009	45477	39297	15180	0.11
2010	57762	40212	17550	15.32
2011	73802	47300	26502	20.14

[1] الضاوي علوان، انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010 مجلة الباحث الاقتصادي"، الجزائر، العدد السادس 2016، ص 239.

2012	72620	50376	22244	12.05
2013	65832	54903	10920	0.13
2014	61172	58330	2842	-5.88
2015	35138	51646	-16508	-27.53
2016	29698	46727	-17029	-26.03
2017	34569	48980	-14411	-21.76
2018	41113	48573	-7460	-15.82
2019	34994	44632	-9638	-16.93
2020	22134	24934	-10595	-16.62

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الموقع: https://www.ons.dz

يبين لنا الجدول التحسن الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ ما قيمته 7.75 مليار دج سنة 2000 مرتفعا إلى 37.04 مليار دج سنة 2008 ، و هذا التحسن ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي، وبعد هذا الارتفاع تم تسجيل انخفاض حاد سنة 2009 يصل إلى 0.11 مليار دج تزامنا مع تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت لانهيار أسعار النفط وبذلك تراجع صادرات المحروقات من 79146 مليار دج سنة 2008 إلى 45477 مليار دج سنة 2009، ومع بداية اختفاء آثار الأزمة وتحسن الميزان التجاري.

ثم تم تسجيل عودة الارتفاع سنة 2010 بقيمة 15.32 مليار دج ثم 20.14 مليار دج سنة 2011، أما في سنة 2013 عاد الانخفاض من جديد ليسجل 0.13 مليار دج، ليتحول بعدها رصيد ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز بداية من سنة 2014 بعجز يقدر ب

5.88 مليار دج وارتفع إلى 21.76 مليار دج سنة 2017 بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة الانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة. استمر العجز سنة 2019 ب 16.93 مليار دج ثم 16.62 مليار دج سنة 2020 ويعود هذا الانخفاض الإيجابي إلى تسجيل تحسن طفيف في أسعار المحروقات من جهة و انخفاض قيمة الواردات من جهة أخرى، ومنذ بداية سنة 2000 عرفت أسعار المحروقات زيادة قياسية و انعكست هذه الأخيرة بالإيجاب على الميزان التجاري حيث سجل ارتفاع من 12858 مليار دولار سنة 2000 إلى 39667 مليار دج سنة 2008، وتخلل هذه الفترة انخفاض بين سنتي 2001 و2002 ليصل إلى 9192 مليار دولار و6816 مليار دج على التوالي. ليستمر التذبذب في السنوات الموالية بين الارتفاع والانخفاض مسجلا 26502 مليار دج ثم 2842 مليار دج سنة 2014، ليبدأ بعدها الميزان التجاري في تسجيل فوائض سلبية بداية من 2015 إلى غاية 2020 وتكمن أسباب هذا العجز بصفة عامة في تراجع قيمة كل من الصادرات و الواردات.

الشكل رقم (03-04): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

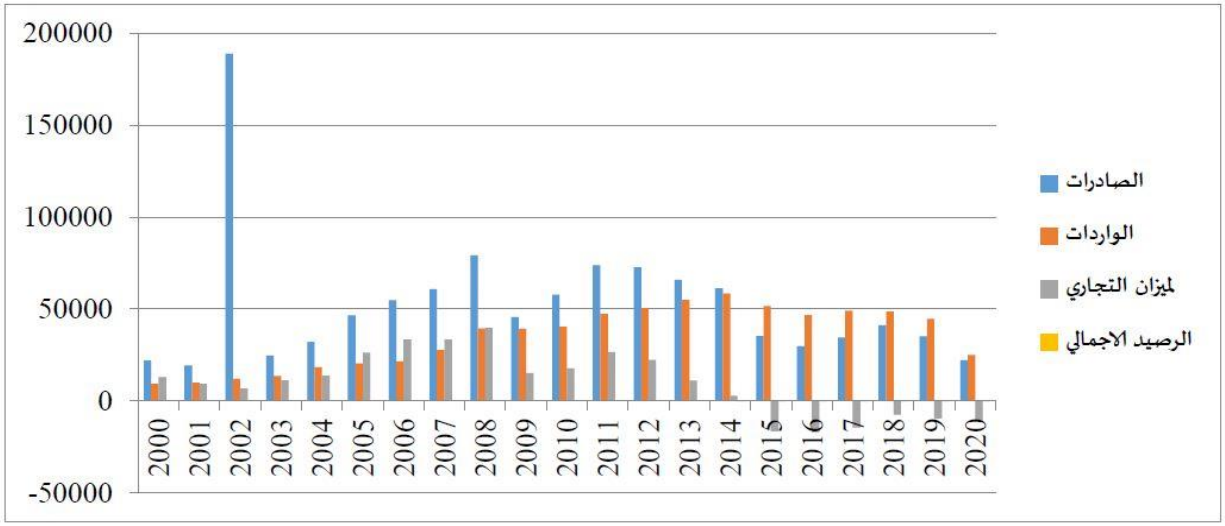

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04).

الفرع الثاني: المديونية الخارجية

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية والانهيار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على إثر رحيل المستعمر ، وحيث ان المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من إيرادات الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصدمات الخارجية كما أثر على قدرتها التمويلية وحاجتها إلى الاستدانة الخارجية.

وسيتم إبراز تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	ديون قصيرة الأجل	المجموع
2000	25303.94	233.96	25537.9
2001	22586.62	204.18	22790.5
2002	22877.78	18.83	22996.61
2003	23543.68	145.51	23689.19
2004	21897.64	450.10	22347.74
2005	16777.91	569.59	17347.5
2006	5438.05	588.73	6026.75
2007	5166.06	749.33	5915.39
2008	4723.82	1321.26	6045.08
2009	4220.55	1571.64	5792.19
2010	3783.75	209.39	5803.14

2011	3300.63	1141.97	4442.6
2012	2536.67	1204.85	3741.52
2013	2130.25	1328.11	3455.36
2014	1821.23	1975.14	3796.37
2015	180.17	1823.25	3003.42
2016	1831.98	1985.73	25537.9
2017	1857.68	2096.47	3817.71
2018	1673.69	2319.11	3954.15
2019	1565.79	2264.08	3992.8
2020	1665.44	1783.94	3529.57

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الموقع: http://www.bank-ofalgeria.dz/ar

سجلت الديون الخارجية أعلى مستوى لها خلال الفترة محل الدراسة سنة 2000 بقيمة 25537.9 مليون دولار، ليبدأ بعدها الانخفاض في السنوات الموالية إلى غاية 2004 ليسجل 22347,74 مليون دولار وهذا الانخفاض الإيجابي في الديون كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة، و صدور قرار من الحكومة بالتوقف عن الاستدانة وشروعها في التسديد المسبق لهذه الديون من جهة أخرى. و عليه فقد استمر الانخفاض تدريجيا حيث بلغ 17347,5 مليون دولار سنة 2005 ثم 5915,39 مليون دولار سنة 2007، لتسجل بعدها ارتفاع طفيف سنة 2008 لتبلغ 6045,08 مليون دولار،

حيث عرفت خلال هذه السنة تراجع في أسعار المحروقات، وصولا إلى سنة 2012 لتنخفض إلى 3741,52 مليون دولار لنفس الأسباب المشار إليها سابقا.

الشكل رقم (03-05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05).

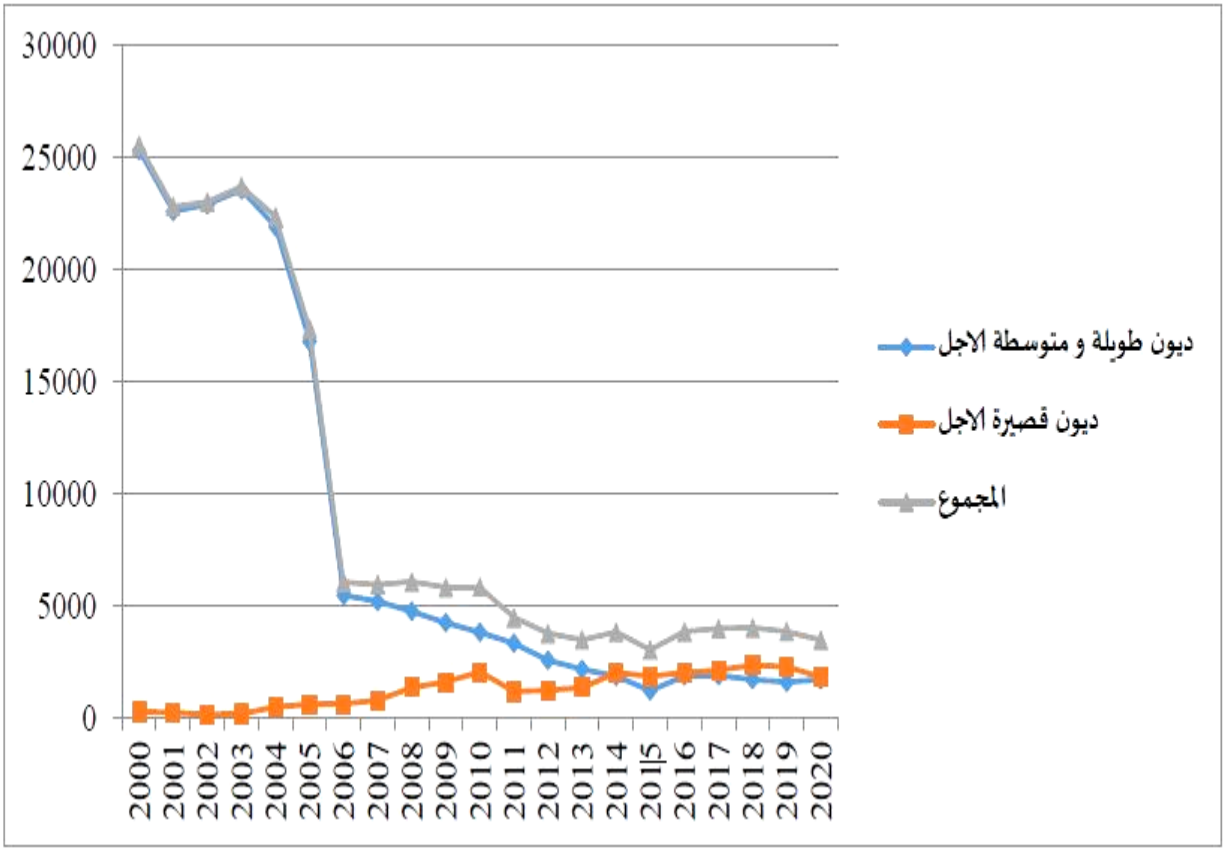

ومن خلال ما يوضحه الشكل أعلاه تستوقفنا الملاحظات التالية:

بلغت المديونية الخارجية سنة 2013 ما قيمته 3458,36 مليون دولار لتنتقل إلى 25537,9 مليون دولار سنة 2016 وهذا راجع لزيادة عوائد صادرات المحروقات وكذلك تسديد مختلف الديون. عرفت الديون نوعا من الاستقرار خلال السنوات الأربع الأخيرة من الدراسة 2017 ، 2018، 2019 و 2020 لتسجل 3817,71 مليون دولار، 3954,15 مليون دولار، 3992,8 مليون دولار و 3829,87 مليون دولار على التوالي، ففي سنة 2020 و ما خلفته جائحة كورونا على القطاع الاقتصادي وكذا التراجع الرهيب في أسعار النفط و الذي يأثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي ، إلا أن الحكومة

أقرت بأنها لن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي رغم تأثرها بالجائحة. فيما يتعلق بالديون طويلة ومتوسطة الأجل بلغت أعلى مستوى لها سنة 2000 بقيمة 25303.94 مليون دولار، و الأدنى سجل عام 2015 بقيمة 1180.17 مليون دولار ، وبشكل عام تراجعت هذه الديون خلال الفترة المدروسة مع تسجيل بعض التذبذبات السنوية. أما الديون قصيرة الأجل سجلت أعلى قيمة سنة 2018 ب 2319.11 مليون دولار، والأدنى بلغ 118.83 مليون دولار سنة 2002.

الفرع الثالث: سعر الصرف

لقد شرعت الجزائر مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة في إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف، و ذلك من أجل التأثير على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحديا كبيرا للدولة منذ بداية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية، وباعتبار أن الألفية الثالثة تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن ذلك يتطلب توجيه سياسة سعر الصرف لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم[1].

يوضح الجدول والشكل التاليين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (03-06): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
2000	75.26	**2011**	72.94
2001	7.22	**2012**	7.54
2002	79.68	**2013**	79.37

[1] نبيلة جعدي وموسى بوشنب، أثر تقلبات الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، الجزائر، العدد الثلاثون، 2022، ص 48.

2003	77.39	**2014**	80.58
2004	72.06	**2015**	100.69
2005	73.28	**2016**	109.44
2006	72.65	**2017**	110.97
2007	69.29	**2018**	116.59
2008	64.38	**2019**	119.35
2009	72.65	**2020**	126.78
2010	74.39	/	/

المصدر:الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz

من خلال الشكل والجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري كما يلي:

- **المرحلة الأولى (2000-2006):** عرفت هذه الفترة نوع من الاستقرار في سعر الصرف بمتوسط 77.22 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، وقد تم تسجيل انخفاض محسوس سنة 2002 ليصل إلى 79.68 ، نظرا لارتباط الدينار باحتياطات الصرف لدى بنك الجزائر وبذلك فإن ارتفاع هذه الأخيرة يؤدي لانخفاض سعر الصرف. و قد بلغ 72.65 سنة 2006 نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات.

- **المرحلة الثانية (2007-2008):** سجلت هذه المرحلة 69.29 في بدايتها و 64.58 في نهايتها ويعود هذا الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة عرض العملات الصعبة والتي يقابلها نوع من الاستقرار على هذه العملات.

-**المرحلة الثالثة :(2009-2014):** عاد الانخفاض من جديد سنة 2009 مسجلا 72.65 ثم 74.39 سنة 2010، هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وكذلك تم تطبيق التعويم المدار كإجراء من طرف الحكومة لتحافظ على

استقرار العملة، أما في سنة 2011 تم تسجيل ارتفاع طفيف في الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بسنة 2010 ليبلغ 72.94 مليون دولار، ليعود الانخفاض من جديد سنة 2014 مسجلا 80.58.

- **المرحلة الرابعة (2015-2020)**: بداية من سنة 2015 إلى غاية 2020 تم تسجيل انخفاض حاد للدينار مقابل الدولار من 100.69 لسنة 2015 إلى 126.78 سنة 2020 ، حيث تعتبر هذه أعلى قيمة خلال الفترة محل الدراسة، وتكمن أسباب هذا الانخفاض في زيادة الكتلة النقدية نتيجة طبع المزيد من العملات دون أن يقابلها زيادة في الانتاج، وأيضا تأثر قيمة العملة بانتشار فيروس كورونا الذي أدى للغلق التجاري الذي ساهم في انهيار أسعار النفط ومنه انخفاض الدينار الجزائري.

الشكل رقم (03-06): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

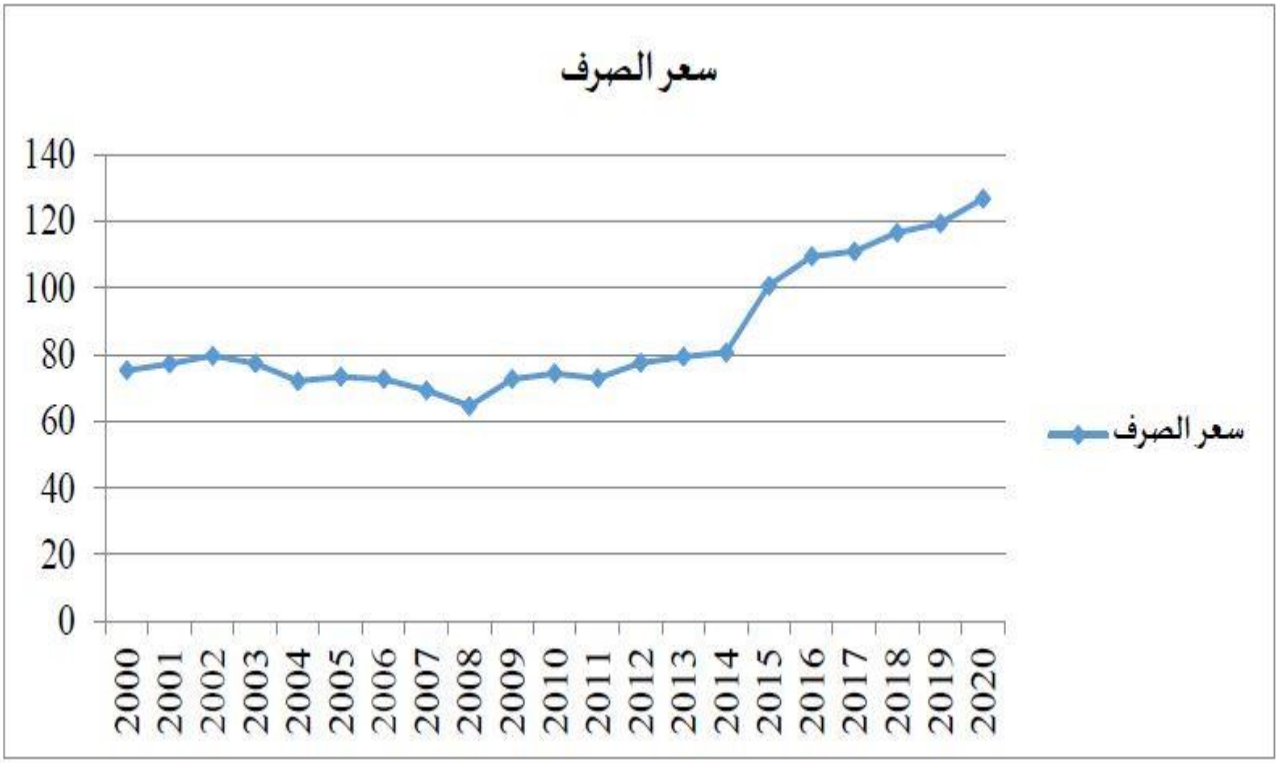

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06)

المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن النقدي في الجزائر (التضخم)

على غرار دول العالم تعاني الجزائر من التضخم الذي أصبح هاجسا حقيقيا لدى كل من الأفراد والأعوان الاقتصاديين، رغم محاولات الاصلاحات النقدية وممارسة الرقابة الاقتصادية والمالية من أجل محاربة موجات التضخم واحتوائه وإعادة القدرة الشرائية للنقود وإرجاع قيمتها النقدية.

وبداية من سنة 2000 بدأت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التي تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال اتباعها لسياسة مالية توسعية كان لها الفضل في التحكم في معدلات التضخم[1]، والجدول والشكل المواليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (03-07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0.3	**2011**	4.5
2001	4.2	**2012**	8.9
2002	1.4	**2013**	3.3
2003	3.4	**2014**	2.9
2004	4	**2015**	4.8
2005	1.4	**2016**	6.4
2006	2.3	**2017**	5.6
2007	3.7	**2018**	4.3
2008	4.9	**2019**	1.9
2009	5.7	**2020**	2.4

[1] منصورية بن زازة، دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، "مجلة المالية والأسواق"، الجزائر العدد الأول،2022، ص283.

2010	3.9	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz

نلاحظ من الجدول الارتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة محل الدراسة ويتبين لنا أيضا تذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2005)، إذ بلغت سنة 2000 حوالي 0.3%و الذي يعتبر أدنى معدل تسجله الجزائر خلال الفترة التي تمت دراستها، ليرتفع بعدها في السنة الموالية إلى 4.2% وهذه الزيادة ناتجة عن نمو الكتلة النقدية من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، وقد سجل معدل التضخم انخفاضا سنة 2002 ليصل إلى 1.4% و يعكس هذا الانخفاض تباطؤ وتيرة ارتفاع المواد الغذائية في تلك الفترة، لتعود الزيادة من جديد في سنتي 2003 و2004 لتبلغ 4.3% و 4% على التوالي، ثم تنخفض من جديد سنة 2005 إلى 1.4% وهذا التذبذب ناتج عن ضعف الإنتاج الفلاحي و ارتفاع مداخيل الأسر.

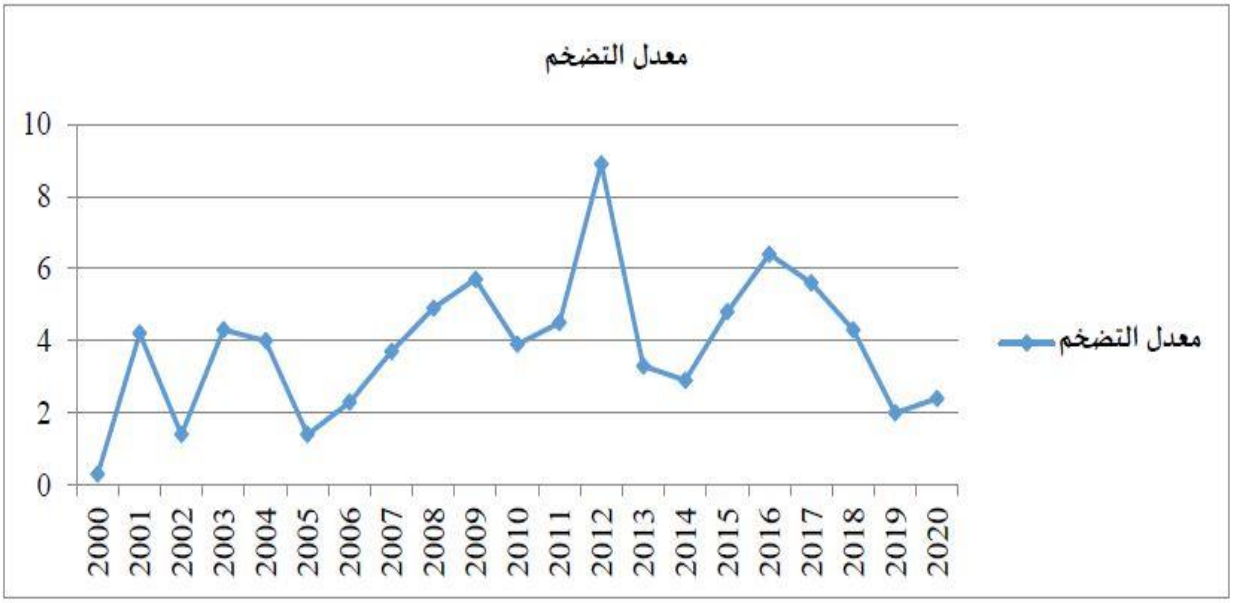

الشكل رقم (03-08): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07).

عرفت الفترة من 2005 إلى 2008 تزايدا واضحا في معدلات التضخم إذ انتقلت من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008، ويكمن السبب الرئيسي لهذه الزيادة في ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة خاصة المنتجات الفلاحية، وكذلك تأثر بعض المنتجات التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة بالارتفاع الحاد في الأسعار العالمية ويعتبر أيضا رفع تعويضات التقاعد والأجور في تلك الفترة من أسباب هذا الارتفاع حيث بلغ الإنفاق الحكومي آنذاك 1.4 مليار دولار، إضافة إلى بداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصصت له الدولة أموالا ضخمة.

وفي سنة 2009 استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم إذ أن زيادة أسعار المنتجات الفلاحية السبب الرئيسي في هذه الزيادة، حيث بلغ معدل التضخم 5.7% خلال هذه السنة، وقد استمر الاضطراب بين الانخفاض والارتفاع مسجلا 3.9% سنة 2010 ثم 4.5% سنة 2011 وهذا راجع لانخفاض أسعار المواد الأساسية المستوردة. ليسجل بعدها أعلى معدل خلال فترة الدراسة ب 8.9% سنة 2012 حيث ساهمت الكتلة النقدية ب 84% في هذه الزيادة وارتفاع أسعار بعض المنتجات كاللحوم مما أدى لتضخم الأسعار الداخلية خلال هذه السنة.

بعد الارتفاع الكبير للتضخم سنة 2012، عاد الانخفاض من جديد سنة 2013 ليبلغ 3.3% ثم 2.9% سنة 2014 وهذا يرجع لبداية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر والتي تهدف لخفض معدلات التضخم وتحسين الأداء الاقتصادي.

بداية من 2015 عرف معدل التضخم ارتفاعا من جديد بـ 4.8% سنة 2016، 5.6% سنة 2017 و4.3% سنة 2018، وساهم ارتفاع اسعار المواد الغذائية في هذه الزيادة بشكل كبير، أما بالنسبة لسنة 2019 تم تسجيل معدل 1.9% ليرتفع بعدها سنة 2020 إلى 2.4 جراء جائحة كورونا، حيث ارتفعت أسعار المواد المصنعة وانخفضت قيمة الدينار الجزائري وصاحبها تدهور القدرة الشرائية لدى الأفراد ويأتي هذا مع تراجع عائدات النفط.

المطلب الرابع: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر (البطالة)

تشكل مواجهة معضلة البطالة التي يخيم شبحها على شريحة كبيرة من السكان لا سيما على فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، تحديا كبيرا في الجزائر، لا سيما بالنظر إلى نمط التشغيل السائد حاليا، إذ يشكل الجمهور الموظف بعقود عمل دائمة نسبة 33.1% فقط من مجموع الأشخاص المشغلين في الجزائر وغالبية العمال 56% موظفون في الإدارة العامة أو التجارة أو الخدمات و تشكل قطاعات الزراعة أو البناء و الصناعة نسب 18% و 13% و13% تباعا في توظيف الجزائريين.

ولم تساهم السياسة المالية خلال فترة التسعينات في تخفيض معدلات البطالة ويأتي هذا في ظل تطبيق السياسة المالية الانكماشية التي ساهمت في خفض معدلات التضخم وانعكس هذا سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وكذا معدلات البطالة ومع بداية تطبيق السياسة المالية التوسعية مطلع الألفية الثالثة والتي سعت إلى التوسع في النفقات العامة وأدى هذا بدوره إلى زيادة العمالة والتوظيف ومنه خفض معدلات البطالة.

والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات البطالة في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (03-09): تطور معدلات البطالة فى الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	معدل البطالة(%)	السنوات	معدل البطالة(%)
2000	29.8	**2011**	10
2001	27.3	**2012**	11
2002	25.9	**2013**	9.8
2003	23.7	**2014**	10.2
2004	17.6	**2015**	11.2
2005	15.3	**2016**	10.2
2006	12.3	**2017**	10.3
2007	13.8	**2018**	10.4
2008	11.3	**2019**	10.5
2009	10.2	**2020**	12.2
2010	10	/	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz

من خلال تحليل معطيات الجدول واستقراء الشكل أعلاه يتبين لنا أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، حيث قدرت ب 29.8% سنة 2000 لتسير في طريق الانخفاض إلى 17.6 سنة 2004 وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول أولا وبداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثانيا، والذي كان يهدف أساسا للحد من البطالة وخلق مناصب شغل وبذلك فقد نجح هذا البرنامج في توفير 626380 منصب عمل دائم.

واستمر معدل البطالة في الانخفاض خلال الفترة من 2005 إلى 2008 حيث تم تسجيل معدل 15.3% في بداية هذه الفترة ثم 11.3% في نهايتها وهذا بفضل البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان يركز على توفير مليوني منصب عمل، أما بالنسبة للفترة من 2009 إلى 2014 فقد عرفت نوعا من الاستقرار تزامنا مع تطبيق برنامج توطيد النمو، حيث عملت الدولة من خلاله على إدماج حاملي الشهادات العليا والتكوين المهني.

عاد الارتفاع من جديد سنة 2015 مسجلا 11.2% وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط وتراجع العملة الوطنية.

ويلاحظ أن معدل البطالة ارتفع إلى 11.7% سنة 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أثر في الأنفاق على الاستثمارات التي توفر مناصب عمل.

وفي سنة 2019 بلغ معدل البطالة 10.5 حيث ارتفعت ب 0.1% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 10.4%، لترتفع بعدها إلى 12.2% خلال 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا حيث تم رصد على إثرها الآلاف من العمال الذين فقدو عملهم جراء الأزمة الصحية من خلال فرض الحجر، فتم غلق العديد من المؤسسات والمصانع و تسريح العمال بشكل دائم أو مؤقت.

الشكل رقم (03-09): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)

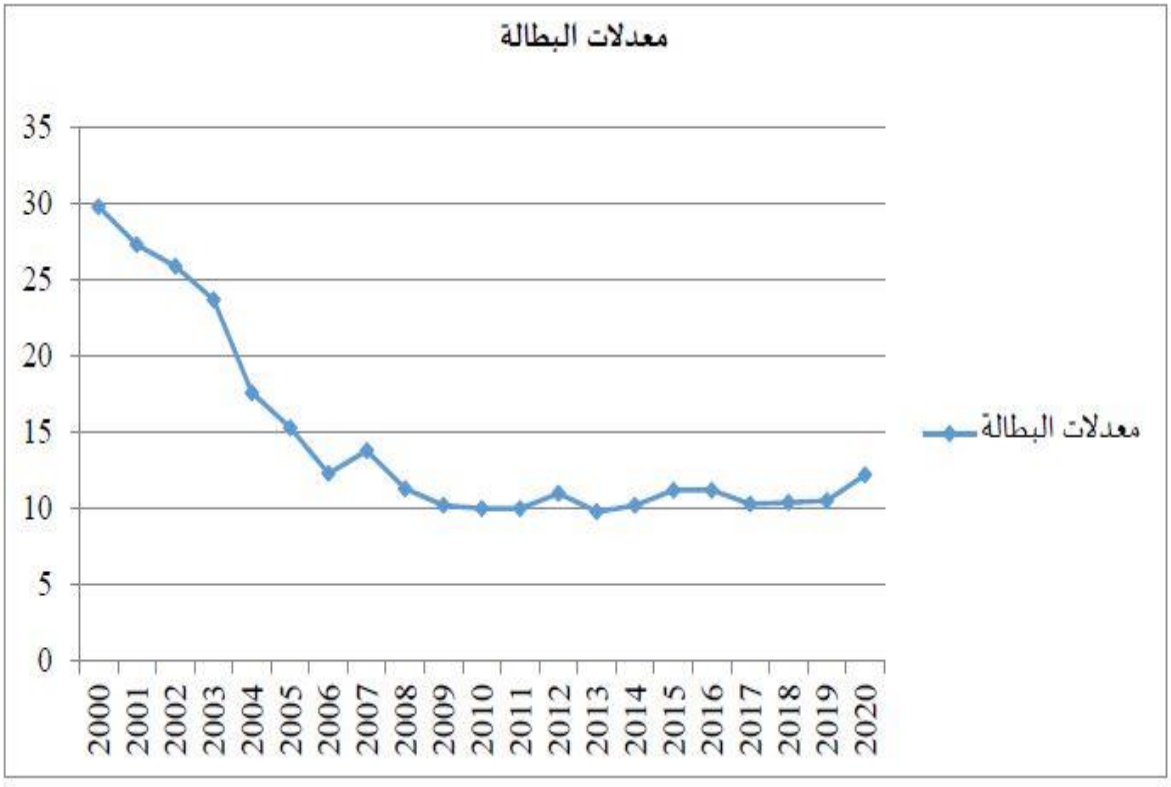

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-09).

خلاصة الفصل:

في ختام تحليلنا لتطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، يظهر بوضوح أن هذه السياسة تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، قد تجلى دور السياسة المالية في تحديد استراتيجيات التجارة الدولية، حيث كانت هذه السياسة وسيلة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتفاعل مع تحديات التجارة الدولية.

لقد كان الإنفاق الحكومي أداة حيوية لدعم التجارة الدولية في الجزائر، من خلال تشجيع الصادرات وتعزيز البنية التحتية اللازمة لتوسيع قدرة الاقتصاد المحلي على التفاعل مع الأسواق الدولية، وعليه فإنَّ السياسات المالية التي سعت إلى تحفيز النمو المحلي والاعتماد على التجارة الدولية كأداة لتعزيز هذا النمو كانت عاملاً مهماً في تعزيز قدرة الجزائر على الدخول في شراكات تجارية فعالة مع مختلف الدول.

من جهة أخرى فإنَّ السياسات المالية المرتبطة بالموازنة العامة والإنفاق الحكومي على مشروعات بنية تحتية وتحسين جودة الخدمات أثرت بشكل مباشر في تسهيل حركة التجارة الدولية، كما ساهمت في توفير بيئة اقتصادية مواتية لنمو القطاعات غير النفطية، مما يفتح فرصًا جديدة لتعزيز التجارة الدولية.

ومع ذلك تظل فعالية هذه السياسة المالية محل نقاش، حيث أظهرت بعض الدراسات أن الاعتماد الكبير على العائدات النفطية قد شكل عائقًا أمام استدامة التجارة الدولية والنمو الاقتصادي المستدام، فالاعتماد على النفط قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الميزان التجاري والاقتصاد الوطني، مما يؤثر في السياسات المالية وقدرتها على تحقيق التنوع المطلوب في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار فإن تقييم السياسة المالية في الجزائر في سياق التجارة الدولية يتطلب نظرة شاملة، تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تركز على تنويع

مصادر الدخل الوطني وتخفيض الاعتماد على النفط، إلى جانب تعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الاستفادة من الفرص التجارية العالمية.

إن هذه التحديات تبرز ضرورة تبني استراتيجيات مالية تهدف إلى تحفيز التجارة الدولية وتنمية القطاعات المتنوعة، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. كما أن عملية الإصلاح الهيكلي تعتبر أمرًا حتميًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الجزائر.

الخاتمـــــة العامة

الخاتمة

في خضم عالم اقتصادي متسارع ومتشابك، لم تعد السياسات المالية تقتصر على دورها الداخلي في تنظيم الموارد أو تمويل النفقات العامة، بل أصبحت لاعبًا رئيسيًا في رسم معالم العلاقات التجارية بين الدول. لقد كشفت هذه الدراسة عن الأهمية الكبيرة لتلك السياسات في التأثير على قدرة الدول التنافسية، من خلال تأثيرها على الأسعار، الإنتاج، والطلب، وهو ما يتطلب مزيدًا من التنسيق بين أهداف السياسات الداخلية والانفتاح التجاري الخارجي.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة، يمكن تلخيص أبرزها في الآتي:

النتائج:

1. **وجود علاقة طردية بين مستويات الإنفاق الحكومي والنمو في الصادرات** خاصة حينما يتم توجيه الإنفاق نحو تحسين البنية التحتية والإنتاج.
2. **السياسات الضريبية تؤثر مباشرة على كلفة الإنتاج والتسعير** وبالتالي على القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية.
3. **الدول التي تنتهج سياسات مالية توسعية مرنة استطاعت مواجهة الصدمات الخارجية** بشكل أفضل، خاصة في أوقات الأزمات.
4. **غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري** وهو ما يعكس أهمية التنسيق بين مختلف الأدوات الاقتصادية.
5. **البلدان النامية بحاجة إلى إصلاحات هيكلية في منظومتها المالية** وذلك لتحقيق استفادة أكبر من التجارة الدولية.

التوصيات:

1. **توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات إنتاجية قابلة للتصدير** مثل الزراعة والصناعة التحويلية.
2. **تصميم أنظمة ضريبية مرنة تشجع الاستثمار والإنتاج المحلي** بما يدعم الميزان التجاري.
3. **تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية** من خلال آليات تشاور منتظمة.
4. **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** عبر إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية، لما لها من دور في تحريك التجارة الخارجية.
5. **تبني سياسات مالية مدروسة تستجيب للمتغيرات الدولية** مع وجود أدوات للرقابة والتقييم المستمر.
6. **تشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول تأثير الجباية الرقمية والضرائب البيئية** على التجارة الدولية.
7. **إنشاء وحدات تحليل وتخطيط مالي وتجاري مشتركة** داخل وزارات المالية والتجارة.

الآفاق المستقبلية:

يمكن دراسة بعض المواضيع في المستقبل مثل:

- تحليل دور السياسة المالية في دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- فعالية الإنفاق العمومي في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.
- تقييم استدامة الدين العام في الجزائر في ظل سياسات مالية توسعية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- **القرآن الكريم.**
- **السنة الكريمة .**

1-الكتب:

1- أحمد سهير، مصطفى سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1989.

2- عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

4- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.

5- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000.

6- محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

7- محمد زكريا بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

8- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

9- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

10- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسنين، دمشق، 1997.

11- عبد المطلب عبد الحميد، "التجارة الدولية: النظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.

12- محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

13- لطيفة لكلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017.

14- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.

15- حسام داوود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.

2-القوانين:

16- التعديل الدستوري الجمهورية الجزائرية لسنة 2020 المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 442/20، الجريدة الرسمية، العدد 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة **2020**م.

17- قانون عضوي رقم 18_15 المتعلق مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية، ج. ر. ج. ج العدد 53.

3-أطروحات الدكتوراه:

18- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006.

19- إيمان عساس، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.

20- خولة مناصرية، أثر السياسة المالية على أداء الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

21- محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.

22- نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

23- دراسة رشيد عياد ، بعنوان: "دور التجارة الدولية في تطوير قطاع الخدمات في الجزائر" أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2021.

24- سامي بن مسعود، بعنوان: "دور التجارة الدولية في تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2020.

25- محمد الحسين ذكرى، بعنوان: "تحليل فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2021.

26- سعيد بن عبد الله ، بعنوان: "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

4-مذكرات الماجستير:

27- حكيمة مزاتي ونعيمة خوذرية، إعداد الميزانية العامة في ظل القانون العضوي 15\18، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يحيى فارس، المدية، 2020.

28- عبد الله إبراهيم علي وأنور العجارمة، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009.

29- مصطفى شبرة امحمد، أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2022..

5- مذكرات الماستر:

30- شيخي حافيضة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.

31- فتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002-2003.

32- نوال خليل ، بعنوان: "السياسة المالية الجزائرية وأثرها على قطاع التعليم العالي"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 1، 2019.

33- دراسة خديجة طاهر، بعنوان: "تأثير التجارة الدولية على السياسة التجارية الجزائرية: دراسة حالة اتفاقية التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، مذكرة ماستر، جامعة

6-المجلات:

34- حسين برباطي، نبيلة مسيليتي، إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، الجزائر، العدد الأول، 2018.

35- مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84_17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة تيارت، عدد 04 جوان 2016.

7-الملتقيات:

36- بحير جهاد، وبربيش ثلجة، وبدوي عائشة، إصلاح نظام الميزانية الحالي ودوره في ترشيد الإنفاق العام، مذكرة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2022.

8- المواقع الإلكترونية:

37- https://www.ons.dz

38- www.bank-ofalgeria.dz/ar